



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية السادسة - السنة الثالثة - الدورة الخريفية 2015 - العدد: 2

الجلستان العلنيتان العامتان

المنعقدتان يومي الخميس 17 ذو الحجة 1436 والخميس 15 محرم 1437
الموافق 1 و29 أكتوبر 2015

فهرس

- 1 - محضر الجلسة العلنية الثانية ص 03
• أسئلة شفوية.
- 2 - محضر الجلسة العلنية الثالثة ص 27
• أسئلة شفوية.
- 3 - ملحق ص 42
• أسئلة كتابية.

محضر الجلسة العلنية الثانية
المنعقدة يوم الخميس 17 ذو الحجة 1436
الموافق 1 أكتوبر 2015

الرئاسة: السيد جمال قيقان، نائب رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير العلاقات مع البرلمان (نيابة عن السيد الوزير الأول)؛
- السيد وزير السكن والعمران والمدينة؛
- السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية؛
- السيد وزير الأشغال العمومية؛
- السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة

والدقيقة الخامسة صباحًا

السيد عباس بوعمامة: شكرا سيدي رئيس الجلسة؛
بعد بسم الله الرحمن الرحيم؛
السيد وزير العلاقات مع البرلمان، ممثل الحكومة،
السادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
وسائل الإعلام،
السادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يشرفني أن أطرح على معالي الوزير الأول، السؤال
الشفوي التالي نصه:

إن الجنوب يعاني من تأخر كبير من جانب التنمية ونقص
في مؤسسات الإنجاز وكذا اليد العاملة، صف إلى ذلك المواد
الأولية للبناء، بحيث تم تسجيل عدة مشاريع ولم تنجز بعد،
رغم هذا كله قامت الحكومة باتخاذ قرار إلغاء الدعم بالنسبة
لنقل مادة الإسمنت بالنسبة لمناطق الجنوب، رغم أن هذه
المادة تعتبر المادة الأساسية في البناء، بحيث ورغم الدعم
الذي كانت تقدمه الحكومة، إلا أن الجنوب لا زال يعاني
من نقص كبير في هذه المادة.

السؤال المطروح:

(1) هل مجمع «صناعة الإسمنت الجزائر»، قادر على

السيد رئيس الجلسة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة
والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.
عيد مبارك للجميع، وبداية، أرحب بالسادة الوزراء
ومساعديهم، كما أرحب بالأخص بالوزيرين اللذين حضرا
معنا لأول مرة في مجلسنا الموقر هذا، ألا وهما وزير الأشغال
العمومية ووزير التعليم العالي والبحث العلمي، فهنيئا لكما
وموفقين إن شاء الله.

يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة طرح عدد من الأسئلة
الشفوية، تقدم بها أعضاء مجلس الأمة، تتعلق بقطاعات
وزارية مختلفة والاستماع إلى أجوبة أعضاء الحكومة عليها.
إذن، عملا بأحكام المادة 134 من الدستور والمواد من
68 إلى 71 من القانون العضوي رقم 99-02، الذي يحدد
تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما،
وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة والمادة 76
من النظام الداخلي لمجلس الأمة، نشرع في الاستماع إلى
الأسئلة الشفوية المبرمجة وكذا الردود عليها.

بداية، أحيل الكلمة لأول متدخل، ألا وهو السيد عباس
بوعمامة، لي طرح سؤاله الشفوي على السيد الوزير الأول،
فليتفضل مشكورا.

توفير الكمية الكافية من هذه المادة؟

(2) هل تم إنجاز مصانع جديدة للإسمنت في مناطق أقصى الجنوب خاصة ومناطق أخرى عامة؟

(3) لماذا تم إلغاء الدعم الذي كانت تقدمه وزارة التجارة لنقل مادة الإسمنت لمناطق الجنوب؟
تقبلوا، معالي الوزير، فائق التقدير والاحترام، شكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عباس بوعمامة؛ والكلمة الآن للسيد وزير العلاقات مع البرلمان الذي ينوب عن السيد الوزير الأول في الرد على السؤال، فليفضل مشكورا.

السيد وزير العلاقات مع البرلمان (نيابة عن السيد الوزير الأول): بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين.

السيد رئيس الجلسة المحترم،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،
السادة زملائي أعضاء الحكومة،
أسرة الإعلام،
أيها الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

نيابة عن السيد الوزير الأول، أود في البداية أن أتوجه بجزيل الشكر إلى السيد عباس بوعمامة، عضو مجلس الأمة الموقر، لطرحة سؤاله شفويا يتعلق بقطاع صناعة مادة الإسمنت، وردا على هذا السؤال أود إفادة السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة بالتوضيحات التالية: بخصوص الطاقة الإنتاجية لمجمع صناعة الإسمنت الجزائري، في توفير الكمية الكافية لمادة الإسمنت، تجدر الإشارة إلى أن قدراته الحالية تبلغ 11.5 مليون طن سنويا، وقصد رفع طاقاته الإنتاجية، قد استفاد المجمع من برنامج تنمية، شرع في تنفيذه سنة 2009 وتمثل محاوره فيما يلي:

- توسيع قدرات الإنتاج.

- إنجاز مصانع إسمنت جديدة.

- إنجاز استثمارات لترقية وصيانة أجهزة مصانع الإسمنت

التي هي قيد الاستغلال.

كما يهدف هذا البرنامج إلى رفع القدرات الإنتاجية للمجمع من 11.5 مليون طن إلى 20 مليون طن بحلول سنة

2018.

وتمثل هذه الكمية نسبة 60% من الإنتاج الوطني للإسمنت.

وفيما يتعلق بالتساؤل حول إنجاز مصانع جديدة للإسمنت، أود إحاطتكم علما بأنه في إطار برنامج التنمية المذكور أعلاه، تم وضع برنامج للرفع من القدرات الإنتاجية للإسمنت، لاسيما على مستوى المصانع المتواجدة بالشلف وعين كبيرة والتي ينتظر من خلاله زيادة الإنتاج ليصل إلى 4 ملايين طن إضافية، كما أنه سيتم الانطلاق، بعد الانتهاء من مرحلة الدراسات، في إنجاز مصانع جديدة في كل من ولايات بشار بطاقة إنتاجية تقدر بـ 1 مليون طن سنويا، أم البواقي بطاقة إنتاجية تقدر بـ 2 مليون طن سنويا، البيض بطاقة إنتاجية تقدر بـ 1 مليون طن سنويا.

وستتم التغطية بنسبة كبيرة لاحتياجات السوق الوطنية من خلال هذه الاستثمارات، فضلا عن تلك التي تم برمجةها من طرف متعاملين آخرين في قطاع صناعة الإسمنت؛ ونذكر في هذا الإطار على سبيل المثال بعض المشاريع التي تمت الموافقة عليها من طرف المجلس الوطني للاستثمارات:

- مشروعان بولايتي المسيلة ومعسكر تابعان لمعامل خاص بطاقة إنتاجية تقدر بـ 8 مليون طن سنويا.

- مشروعان بولاية بسكرة تابعان لمعاملين من القطاع الخاص بطاقة إنتاجية تقدر بـ 6.7 مليون طن سنويا.

- مشروع بولاية الأغواط بطاقة إنتاجية تقدر بـ 2.2 مليون طن سنويا.

- مشروع بولاية أدرار بطاقة إنتاجية تقدر بـ 2.2 مليون طن سنويا.

وفيما يخص إلغاء دعم تكاليف نقل الإسمنت إلى مناطق الجنوب، وذلك من خلال صندوق تخصيص خاص، يجدر التوضيح أنه وبموجب القرار الوزاري المشترك، المؤرخ في 29 جانفي 2015، المعدل للقرار الوزاري المشترك، المؤرخ في 3 ديسمبر 2007، ونظرا للطلب المتزايد على الإسمنت على مستوى ولايات الجنوب، وكذا أهمية المبالغ المالية المخصصة لهذا الدعم في إطار صندوق معادل تكاليف نقل الإسمنت، تم وضع حيز التنفيذ نظام جديد، يركز على صندوق داخلي خاص بمجمع صناعة الإسمنت الجزائري، مزود بجهاز رفع بـ 10 دنانير لسعر كيس الإسمنت وبوزن

الرئيس المدير العام السابق لمؤسسة صناعة إسمنت الجزائر، قد زار إليزي، وصرح لوسائل الإعلام العمومية أنه يوجد احتياطي لأكثر من 50 سنة في بلدية برج عمر إدريس، وهذا ما نأسف له، لأنني أقول لك وبكل صراحة أن الثروات الموجودة في الجنوب يجب أن تستغل على الأقل، وبالنسبة لهذه البرامج الضخمة المسجلة لتنمية مناطق الجنوب، كنا نتمنى على الأقل أن تستفيد هذه المناطق من هذه المادة وذلك بدعم الخواص، أي تستثنون بخصوص هذا القرار أو نلجأ إلى إنشاء صندوق، أقولها لك وبكل صراحة أنه في إطار ردك قلت إنه يوجد صندوق بخصوص مؤسسة إسمنت الجزائر، نحن نقول إن سياسة احتكار دعم الدولة الذي تقدمه إلى مؤسسة صناعة الإسمنت، فإن ثمن الكيس الواحد من مادة الإسمنت بإليزي هو 1800 دج، أي حوالي 25 كلغ، هذا ما جعل مشاريع الدولة تتعطل، والمواطن الذي أراد أن يبني، فعلى الأقل نساهم معه لأجل تخفيف أزمة السكن ونساهم كذلك في دعم برامج السكن الاجتماعي وغيره من الأمور، هذا ما كنا نتمناه، فلما يتخذ الإنسان قرارا أو تتخذ الحكومة قرارا، فعلى الأقل عليها أن تراعي المناطق البعيدة، هناك الجنوب ويوجد أقصى الجنوب، فإذا كنت تعتقد أن ولاية ورقلة هي ولاية جنوبية التي لا تبعد عن باتنة كثيرا، لا عليه، لأن المسافة بين ولاية باتنة وورقلة هي 500 كلم ولكن مع إليزي فرق كبير، ولا يمكنك أن تجلب حتى من ولاية أدرار، لأن المسافة بينهما هي حوالي 1600 كلم، فهناك أشخاص لا يفرقون بين الولايتين من حيث المسافة ويجعلون إليزي وأدرار في نفس الاتجاه هذه نقطة.

بالنسبة لنقطة أخرى، هناك تعليمة صدرت من الحكومة لتجميد كل المشاريع، كنا نتمنى لو استثنيت هذه التعليمة مناطق أقصى الجنوب، لأنه كان متأخرا من حيث التنمية، وتعليمة رئيس الجمهورية أو بالأحرى كل تعليماته الأخيرة تقر بالتنمية للجنوب، كنا نتمنى أن هذا القرار الصادر والموضوع الآن لدى المراقب المالي، القاضي بتجميد كل المشاريع في ولايات الجنوب، كنا نتمنى أن يستثنى مناطق أقصى الجنوب التي لازالت متأخرة، وهذا نظرا - وأقولها لك بكل صراحة - لضعف الإطارات المتواجدة بهذه المناطق، بحيث أصبحت هذه الأخيرة مناطق لتكوين الإطارات؛ يأتي الإطار من أجل التكوين أو يلتحق بها الإطار الفاشل

50 كلغ.

إن اللجوء إلى هذا الجهاز الجديد، يسمح ب:-
- تحديد سعر التوازن بين ولايات الجنوب والشمال.
- تغطية تكاليف النقل بولايات الجنوب.
- تقليص النفقات التي تقع على عاتق الخزينة العمومية.
هذا إلى جانب تدابير أخرى هي قيد التنفيذ، من قبل المجمع، وتتمثل في فتح نقاط بيع على مستوى الجنوب، وذلك لغرض تلبية احتياجات المستهلكين مادة الإسمنت في هذه المناطق.
تلكم هي عناصر الرد التي ارتأيت أنه من الضروري موافاتكم بها، شكرا على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد عباس بوعمامة هل يريد التعقيب على رد السيد الوزير؟ فليفضل.

السيد عباس بوعمامة: شكرا سيدي رئيس الجلسة. والله رد السيد الوزير يجعلنا نتفاءل، ولكن في ظل ما نلمسه على أرض الواقع، لأن التقارير التي تصل من الولايات، يمكن أن فيها مغالطة، بالنظر إلى المعطيات المقدمة من طرف السيد الوزير، نحن نتمنى أن تغطي مؤسسات الإسمنت هذه كل احتياجات مناطق الجنوب، ولكن الواقع يثبت عكس ذلك، لأنه وفي كل مرة لما يتعطل أي مصنع.. فمثلا ولاية إليزي تابع لولاية باتنة أي المصنع الموجود في توتة، فلما يتعطل هذا المصنع لمدة شهر أو شهرين تبقى هذه الولاية من دون مادة الإسمنت، هذا ما يجعلنا.. عندما اتخذتم هذا القرار كنا نتمنى - على الأقل - أن تراعوا احتياجات ولايات أقصى الجنوب، لأنه لما تتكلم وتقول لي إنه يوجد مصنع بولاية الأغواط أو بولاية بسكرة، أنت تعرف بأن المسافة من إليزي إلى بسكرة أو الأغواط، هي نفس المسافة من إليزي إلى باتنة، وهي حوالي 1600 كلم، كنا نعلق آمالا كبيرة عن نية إنشاء مصانع إسمنت بالنسبة لكل من بلدية برج عمر إدريس بولاية إليزي، والولاية المنتدبة بعين صالح بولاية تمنراست، كنا نعلق آمالا كبيرة، ولكن للأسف، لأنه لما كنت قد تقدمت بسؤال شفوي لوزير الصناعة، قال إنه تم إلغاء هذه المصانع، بحجة دراسة المواد الأولية، رغم أن

الذي يستقر في أقصى الجنوب، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عباس بوعمامة؛ الكلمة مجددا للسيد الوزير، هل من رد على تعقيب السيد الأخ عباس بوعمامة؟

السيد الوزير: يبدو لي أن الانشغالات الواردة في سؤال السيد عباس بوعمامة، عضو مجلس الأمة، وحتى الأسئلة الهامشية الواردة في التعقيب، قد تم التكفل بها على أحسن وجه وجاءت في الرد كافية وملمة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا لمعالي الوزير؛ ونظرا لارتباطات معالي وزير السكن وال عمران والمدينة، نبدأ بقطاع السكن، والسؤال الموجه للقطاع من طرف السيد عبد القادر معروز، فليفضل بطرح سؤاله الشفوي.

السيد عبد القادر معروز: شكرا سيدي رئيس الجلسة؛

بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس الجلسة المحترم،
معالي الوزراء،

أصدقائي، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم.

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 02-99، المؤرخ في 8 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم - السيد الوزير - سؤالا شفويا هذا نصه:

لا يختلف اثنان في جدية الإرادة السياسة للحكومة والتزامها من أجل القضاء على مشكل السكن، ويتجلى ذلك من خلال الاهتمام الذي توليه للقطاع، ضمن برامج التنمية الخماسية، وهذا بتنوع الصيغ، لتمكين المواطن من سكن لائق، ولعل تنوع صيغ السكن الذي تطرحها الحكومة من سكنات اجتماعية، وترقوية، وبيع بالإيجار، وسكن ريفي، كلها تهدف إلى القضاء على مشكل لطالما

أزرق المواطن والحكومة على حد سواء.

وبالرغم من تهاوي أسعار النفط، وتدني مداخيل الخزينة العمومية، إلا أن الدولة وتوجيه من فخامة السيد رئيس الجمهورية، لم تتخل عن المشاريع المفتوحة للسكن، كما لم تتخل عن دعم القطاع وتوفير كل ما يلزم لإتمامها.

السيد الوزير،

إن صيغة السكن الترقوي هي إحدى الصيغ التي ساهمت في القضاء على أزمة السكن، إذ إنها تستجيب لرغبات فئة واسعة من المجتمع، إلا أن الاستفادة من هذه الصيغة يشوبها بعض الغموض، خاصة السكن الترقوي الذي تتكفل بإحجازه دواوين الترقية والتسيير العقاري، ولعل أكثر المشاكل شيوعا في هذه الصيغة، ما تظالعه به الصحف عن التجاوزات التي سجلت على مستوى ديوان الترقية والتسيير العقاري لبئر مراد رايس بالعاصمة، من غموض في طرق الاستفادة منه، بل والأخطر هو وجود قرارات استفادة من سكن واحد لعدة أشخاص (Double affectation)، ما يجعل الكثير من المستفيدين يجدون أنفسهم في أروقة المحاكم لاسترداد حقوقهم نتيجة تجاوزات لا يد لهم فيها.

السيد الوزير،

ما هي الإجراءات التي تعتمون اتخاذها، لجعل الاستفادة من السكن الترقوي تتم في شفافية تامة؟ وما هي الخطوات العملية التي يمكنكم القيام بها للقضاء على ممارسات بعض مسؤولي الدواوين العقارية التي تعطي صورة سلبية عن القطاع، ما جعلها مادة دسمة تتناولها الصحف، وهو ما يفقد المواطن ثقته في هذا القطاع؟

وشكرا لكم معالي الوزير، وشكرا للجميع والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد القادر معروز؛ الكلمة للسيد وزير السكن وال عمران والمدينة، فليفضل.

السيد وزير السكن وال عمران والمدينة: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

السيدات والسادة أسرة الإعلام،

السؤال يطرح إشكالا أو مشكلة جديدة، قديمة؛ في وقت

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد عبد القادر معزوز هل يريد التعقيب على رد السيد الوزير؟

السيد عبد القادر معزوز: بالنسبة للتعقيب، في الحقيقة أظن أن الجهود المبذول من طرف وزارة السكن والحكومة الجزائرية؛ من خلال التكفل بانشغالات المواطنين بخصوص السكن، هو مجهود رائد لا أحد يستطيع أن ينكر ما قدمته الحكومة الجزائرية في هذا الإطار، لكن في بعض الأحيان يوجد بعض المسؤولين يسيؤون إلى هذا المجهود، مجهود كبير جدا وتصرف بسيط من مسؤول يتحمل مسؤوليته لوحده، يمكن أن يجعل الثقة الموجودة بين المواطن وحكومته تهتز نوعا ما، وطرحنا لهذا السؤال فقط من أجل أن نشتم ذلك كمسؤولين، لكن لنزيد في حرصنا ونتقدم إلى الأمام لأن الحقيقة واضحة، تقدمنا بهذا السؤال فقط من أجل مصداقية أكثر ومن أجل ربط العلاقة أكثر لتوطيدها بين المواطن ومسؤوله وشكرا، شكرا معالي الوزير.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد القادر معزوز؛ أظن أنه مقتنع بالإجابة والكلمة ثانية للسيد الوزير، فليتفضل.

السيد الوزير: ليس لدي أي تعقيب وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا؛ نبقى دائما في نفس القطاع والكلمة للسيد بلقاسم قارة، فليتفضل بطرح السؤال.

السيد بلقاسم قارة:

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ في 8 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال

ما لم تكن توجد إمكانيات أخرى غير السكن الاجتماعي، انطلقت دواوين التسيير العقاري في برامج ترقية خاصة، بأموالها الخاصة، ودون وصاية من أحد، ما عدا مجلس إدارة تلك الدواوين، مثلما يحدده المرسوم رقم 91 الذي ينص على أن الدواوين هي أداة لتحقيق السياسة الاجتماعية للدولة ميدانيا، أي للسكن الاجتماعي، ولها الحق من خلال قرارات مجلسها الإداري في الاستثمار أو في استعمال الأموال الفائضة ذاتها كيفما ترى.

ربما كانت النية حسنة ولكن الندرة هي التي تخلق المشاكل في أي قطاع، كل هذه المشاريع التي انطلقت وهي تابعة للدواوين، يمكن أن أخصها في 8000 أو 9000 في مدة 10 سنوات.

بينما الطلب، أي عندما نقوم بإحصاء عدد الطلبات الموجودة اليوم من خلال السياسة الجديدة لصيغة الترقوي العمومي، فهي تصل بالتقريب إلى 50000 طلب في ظرف 6 أو 7 أشهر، معناه بأن الطلب يفوق بكثير وكثير العرض الموجود لدى الدواوين وأؤكد أنها عملية خاصة وبأموال خاصة، نحن قد تصلنا بعض الشكاوي، فتتصل بالمفتشية العامة للتحري في ذلك ونبحث بدورنا، ففي بعض الأحيان لما يتغير المسؤول يتراجع هذا بدوره عن قرارات المسؤول السابق فهذا ممكن، ولكن هذه الأمور لا يمكننا الفصل فيها إلا من خلال العدالة، اللهم إلا إذا كنا وجدنا أمورا بها شبهات، فنحن باتصال دائم مع مصالح الأمن ومع المفتشية العامة التابعة للوزارة.

الحل اليوم من خلال تصنيف السكن حسب المداخل والقدرات الخاصة بكل جزائري، بعدما كان يوجد صنف واحد والمتمثل في الصنف الاجتماعي أو ما يسمى بالترقوي الحر التابع للدواوين، أصبحت اليوم الأمور بالتقريب في متناول الجميع من سكن ريفي فما فوق، طبقة السكن الاجتماعي ثم البيع بالإيجار ثم الترقوي العمومي وكلها حسب مداخل الطالب.

إذن، المشكل الذي طرحه السيد عبد القادر معزوز، عضو مجلس الأمة، هو مشكل حقيقي، ولكنه مشكل أغلبه نابع من ندرة ما يوزع، أما اليوم فنحن متكفلون - تقريبا - بكل الطلبات المطروحة على الساحة في إطار الترقوي العمومي، شكرا.

وتيرة الإنجاز اليوم، حسب السلطات المحلية وحسب المصالح التقنية، تسير بطريقة عادية وليست نسبة الأشغال بها 10%، لأن السؤال طرح منذ مدة، المهم أن النسبة تقدمت إلى 25%.

أما عن الشركة التركية فهي شركة تعمل طبقا للقانون الجزائري وبالتالي تعتبر شركة جزائرية.

(4) الشركة التركية هذه موجودة في القائمة المصغرة، وقانون الصفقات العمومية يسمح للشركات المتواجدة في القائمة المصغرة لكي تقوم بمفاوضات استشارية، وكل هذه الصفقات تمر بالضرورة على مجلس الحكومة من أجل الموافقة أو الرفض، فوافق.

أعتقد فيما يخص سير الإنجاز، فإن الأمور قد أخذت مجراها العادي، نسبة الأشغال حاليا هي 25% وستكون أسرع في المستقبل، إن شاء الله.

وبالنسبة لمسألة اختيار الشركة المنجزة للمشاريع مثلها مثل الشركات الأخرى كلها، يتم بالتشاور وهذا ما ينص عليه قانون الصفقات العمومية، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد بلقاسم قارة هل يريد التعقيب على جواب السيد الوزير؟ تفضل.

السيد بلقاسم قارة: السيد الوزير، لقد تم بتاريخ 2013/12/12 عقد يوم دراسي تحت إشرافكم بجامعة يحي فارس بولاية المدية، حضرته مكاتب الدراسات ومديريات التعمير ودواوين الترقية والتسيير العقاري، حيث تم التشديد على ضرورة دعم وتشجيع الإنتاج الوطني والاعتماد على الكفاءات الوطنية في الدراسة والإنجاز، كما أنه من المفيد التذكير أن الصرح الجامعي والمتمثل في جامعة يحيى فارس، تم إنجازها من طرف شركات ومكاتب دراسات جزائرية وفي وقت قياسي، هنا يصبح التساؤل ملحا حول اللجوء لشركات أجنبية، في الوقت الذي أثبتت فيه المؤسسات الوطنية كفاءة وتنافسية في جودة ومدة وتكلفة الإنجاز؛ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد بلقاسم قارة؛ الكلمة مجددا للسيد الوزير للرد على التعقيب.

الشفوي التالي نصه:

السيد الوزير،

يعرف مشروع الملحق الجامعية ببلدية وزرة ولاية المدية والتابعة لجامعة يحيى فارس، تأخرا كبيرا في وتيرة الإنجاز، حيث لم تتعد نسبة الأشغال بها 10%، ما يجعل الاستفادة المنطقة من هذه المنشأة العلمية قبل الدخول الجامعي القادم أمرا مستحيلا، وهذا بالرغم من الحرص الذي توليه دائرتكم الوزارية لتسليم المشاريع في أجالها، خاصة إذا علمنا أن هذا المشروع قد تم منحه بالتراضي لشركة تركية. سؤال، لماذا يتم منح المشروع بالتراضي؟ ولماذا لشركة تركية بالذات؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد بلقاسم قارة؛ الكلمة مجددا للسيد وزير السكن والعمران والمدينة للرد على السؤال، فليفضل مشكورا.

السيد وزير السكن والعمران والمدينة: بسم الله الرحمن الرحيم.

السؤال المطروح من طرف الأخ عضو مجلس الأمة المحترم ينقسم إلى شطرين: الشطر الأول يتعلق بالتأخر في إنجاز الملحق الجامعي بوزرة، ولاية المدية، أما الشطر الثاني، فهو أكثر خصوصية، بحيث يتساءل لماذا أعطيت الصفقة بالتراضي لشركة تركية؟

فستكون الإجابة كذلك حسب شطري السؤال، فمسألة التأخر في الإنجاز كان لسببين أساسيين: فالسبب الأول هو الأرضية التي اختيرت وكانت غير صالحة، بحيث استدعى الأمر أن تكون بخصوصها دراسات معمقة لتواجهها بمنطقة انزلاقات.

(2) كان من الأجدر إعادة النظر في موقع الملحق الجامعية، لأن مرور السكة الحديدية بها كان عائقا، وهذا طبقا للقانون الذي ينص على المسافة الضرورية لحماية المؤسسات وكذا حماية السكة الحديدية.

(3) كان هناك تحويل لقناة ضخمة للتزويد بمياه الشرب، كان طولها 1.5 كلم، أي 1500 متر، أي كان من الضروري تحويلها من أجل استغلال هذه الأرض للإنجاز.

هذه الأسباب كلها أثرت في انطلاق المشروع، ولكن

وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، سيدي الوزير، نطرح على سيادتكم هذا السؤال بخصوص الأرصفة في الجزائر.

معالي الوزير،

صحيح أن تحسين وتجميل المدن وتهيئة الأرصفة وتعبيد الطرقات، يساهم في إعطاء البعد الحضاري والجمالي للمدينة، إن الله جميل ويحب الجمال.

لكن في بلادنا فإن عملية تجديد الأرصفة - للأسف الشديد - خلفت جدلا واسعا لدى الأحياء والجمعيات الناشطة في مجال البيئة، لسبب وهو عدم ترشيد المال العام في مشاريع تتكرر كل عام.

هذا الأمر هو ملاحظ من طرف كل مواطن جزائري.

معالي الوزير،

بهذا الخصوص، تشهد العاصمة منذ أشهر، أكبر عملية لتجديد وتهيئة الأرصفة، حيث تحولت الشوارع الكبرى إلى ورشة مفتوحة، تسببت أولا في اختناق حركة المرور، ومنع المواطنين من دخول المحلات التجارية التي أجبرت على غلق أبوابها، جراء الغبار المتطاير وأعمال الحفر وردم الأرصفة، دون التمييز بين الجديد والقديم منه، لقد طرحت هذا السؤال - سيدي الوزير - في شهر جوان، لهذا أنا أتحدث عن الغبار، والآن يمكن أن أتحدث عن أشياء أخرى.

هذه الأرصفة تجدد كل عام ببلاط، ولكن أعمال الحفر التي تقوم بها كل من مؤسسات سيال وسونالغاز واتصالات الجزائر، تساهم في تشويه الأرصفة ما يدفع رؤساء البلديات إلى إعادة تجديدها بميزانية ضخمة، وهذا تبذير كبير للمال العام.

معالي الوزير،

لكن عملية تجديد الأرصفة كل عام لا تقتصر فقط على الجزائر العاصمة، بل هي ظاهرة وطنية تعطي صورة لوجه من أوجه غياب العقلنة في استعمال المال العام وخاصة نحن في أزمة، في وقت حرم فيه عدد من المواطنين من أعمال التهيئة الحقيقية التي غابت عن الكثير من المدن في الجزائر العميقة، والتي لازالت تشهد تأخرا كبيرا في التهيئة، على غرار حرمانها من تعبيد الطرقات والإنارة العمومية.

نلاحظ - سيدي الوزير - أن الأرصفة الجديدة كارثة حقيقية، فهي غير متجانسة، وعند سقوط المطر يبقى الماء في الرصيف، وللتأكد من هذا لاحظوا الرصيف المقابل في

السيد الوزير: ليس بالرد ولكنه توضيح فقط، بالنسبة للالتزام الذي تعهدنا به، خلال اليوم الدراسي المعماري الذي أجري في ولاية المدية، فهو يوم وطني، ولقد كانت هذه الولاية كنموذج بالنسبة للعمران المطابق للشخصية الجزائرية وللأصالة الجزائرية، ولم يكن هناك عرض آخر غير هذا، وإلى يومنا هذا فإننا لا نزال نستدل بالنسبة لبعض مكاتب الدراسات بالمدينة كنموذج، أما فيما يخص استهلاك المواد الوطنية فهذا أمر آخر، وإسناد صفقات إلى شركات أجنبية ولو أنها قانونيا تعتبر جزائرية، فلضرورة أحكام.

كنا نحبذ أن تكون الوسائل الوطنية فقط، حتى لا نضطر حسب السرعة المطلوبة منا في الإنجاز، أن نستعين بالوسائل الموجودة، أما مسألة استعمال الإنتاج الوطني بالنسبة لإنجاز مشاريعنا، أعتقد أنه قد تجسد تماما ميدانيا، وحتى بالنسبة لاستيراد المواد الأولية التي كانت تدخل لاستعمالها في السكن فقد تقلصت بنسبة 40% في ظرف سداسي واحد، إذ إن مواد الإنتاج المحلية اليوم من إسمنت وحديد وبلاط كلها من إنتاج جزائري، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير على هذا التوضيح؛ نبقى دائما في نفس القطاع والكلمة الآن للسيد صالح دراجي، فليفضل بطرح سؤاله الشفوي مشكورا.

السيد صالح دراجي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد، خير النبيين والمرسلين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

السيد رئيس الجلسة،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر،

أسرة الإعلام،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سؤال شفوي مقدم للسيد وزير السكن والعمران والمدينة.

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ في 8 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة،

أو 150 م أو 200 م أي يشتغلون بإمكانياتهم الممنوحة لهم وبالكفاءات الموجودة، لأن هذه الأشغال تهيء بمادة الزفت، وأريد فقط فتح قوس، فمادة الزفت ليست بمادة وطنية بل هي مستوردة، عكس البلاط الذي هو مادة وطنية، مادة الزفت تذوب وباعتبارنا بلد بترويل «برنت» خفيف، لا ينتج الزفت وبالتالي نحن مضطرون لاستيراد هذه المادة وأغلق القوس.

(2) المشكل الحالي هو موجود من قديم الزمن، فعملية الحفر تنتهي بالتزفيت أو تلبيط الرصيف وبعدها تقتضي الضرورة أن تكمل شركة سونالغاز المرحلة الموالية والمتمثلة في عملية التزويد بالغاز والكهرباء، فكلتا العمليتين ضروريتان، وفي بعض الأحيان يكون الفصل لراحة المواطن، يعني تلبية احتياجاته، أما أمور التنسيق فتكون على مستوى البلدية، فرخص الحفر تمنح من طرف البلدية، فهي شبكة رخص الطرق وبالنسبة للنوعية، نحن متفوقون تماما، وقد اقترحنا أو وضعنا طريقة عمل في كيفية الاختيار، وحتى الاستشارة تكون حسب قوائم ذوي المهنة أو الخبرة. فمؤخرا، وقبل هذا الملتقى الذي عقد مع السادة مدراء التعمير على مستوى الولايات ومدراء السكن، فرضنا عليهم مرحلة تربص ونقلها صراحة، مدن الدول المقابلة لنا يعني نحن نرى شوارع عواصم دول كبرى مهيئة بمادة الزفت، نحن متفوقون معكم، فنفس الملاحظة قدمها السيد الوزير الأول مؤخرا بالنسبة للجزائر العاصمة والسيد وزير الداخلية والجماعات المحلية أدرى بهذا الموضوع مني، نحن نتمنى أن تطبق هذه التعليمات، نلتمس العذر بخصوص التقنيات وعدم توفر المواد... إلخ، فمادة الإسمنت الزفتي هي الأكثر دواما وحتى لما تحفر فإنك تستعمل أداة خاصة بذلك، فتقسم على شكل كعكة، لما تنتهي يتم إرجاع الجزء المفصول إلى نفس المكان، أما المشكل الموجود في البلاط أنه ملون باللون الأزرق والأخضر.. ولما تحفر ينكسر جزء منه، ولإعادة التركيب لا تجد تلك النوعية؛ وبالتالي أنت مضطر للترقيع بنوعية أخرى، وكما يقال «جاء يطبها عماها» ويبقى المنظر بشعا.

نحن متفوقون معك، وسنواصل عملية الرقابة في هذا الميدان - إن شاء الله - وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد

طريق المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، نهج زيغود يوسف حيث يبدو غير سوي إطلاقا.

معالي الوزير،

- لماذا لا يوجد تخطيط وتنسيق ودراسة معمقة من كل الجوانب قبل الشروع في إنجاز مثل هذه المشاريع؟
- لتفادي أي عملية حفر من شأنها أن تشوه الأرصفة الجديدة، هل فكرتم في إصدار قانون صارم يمنع أي مواطن أو مؤسسة من مباشرة عمليات الحفر، قصد ربط البيوت بالغاز الطبيعي أو غيرها، إلا بتصريح من الولاية، بهدف حماية الأرصفة وحتى الطرقات من عمليات الحفر العشوائية التي شوهت مدننا؟

- كذلك - سيدي الوزير - لماذا لا نهىء أرصفتنا كما تهىء أرصفة العواصم والمدن الكبرى في العالم؟ حيث تهىء بمنتوج وطني ألا وهو الزفت (Goudron) وبتكلفة وميزانية أقل بكثير جدا، والأموال المدخرة تستعمل في مشاريع أخرى؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد صالح دراجي؛ والكلمة للسيد وزير السكن والعمران والمدينة، لتقديم الجواب على السؤال، فليفضل مشكورا.

السيد وزير السكن والعمران والمدينة: بسم الله الرحمن الرحيم.

السؤال في الحقيقة وجيه وبالتقريب كل الناس يتساءلون عن هذه المعضلة، فأنا أسميها معضلة، لأنها موجودة في بلدياتنا وكذا بمدننا الصغيرة والكبيرة.

(1) نحن نتقاسم هذا الانشغال تماما وعلى هذا الأساس منذ 3 أشهر من استلامي الوزارة، كان يوجد منشور به 5 صفحات، متعلق بالموضوع ذاته، بحيث أعطيت تعليمات لكل المسؤولين المحليين ونسخة للسادة الولاية ونسخة لرؤساء الدوائر، أين تطرق المنشور إلى كل ما طرحتموه من مشاكل، مثلا نوعية مواد البناء والأشغال التي سيتم تنفيذها، وأطرح هنا بعض المقاييس التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، في بعض البلديات نجد ندرة بخصوص هذه المواد، بينما ربطت بلديات أخرى موضوع تحسين المحيط بتشغيل الشباب، ومنح مؤسسات مصغرة بسيطة يسيرها شباب، من أجل العمل في مساحات محددة بـ 100 م

إذن - سيدي الرئيس - مسألة ترشيد المال العام هو قضية الجميع من وزراء، ولاة، ومنتخبين محليين وكذا منتخبين وطنيين، إذن يجب أن تكون الأمور صارمة بعض الشيء. وأحيانا ومن حين لآخر لا تتأخر في تنحية مدير تعميم أو مدير سكن، لأنه فشل في هذا الميدان لتنقص الاحتجاجات، فعندما يسمع المواطن أن التنحية جاءت نتيجة لعدم إتمام المسؤول لعمله يقتنع ولا يخرج إلى الشارع؛ وشكرا سيدي الوزير.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد صالح دراجي؛ والكلمة مجددا للسيد الوزير، فليفضل.

السيد الوزير: شكرا، ليس لدي رد على التعقيب.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ ننتقل الآن إلى قطاع آخر، ألا وهو قطاع الداخلية والجماعات المحلية، والكلمة للسيد عبد القادر شنيني ل طرح سؤاله الشفوي، فليفضل مشكورا.

السيد عبد القادر شنيني:

السيد رئيس الجلسة،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

ضيوفنا الكرام،

السلام عليكم.

الموضوع: سؤال شفوي موجه إلى معالي وزير الداخلية والجماعات المحلية.

سيدي الوزير،

تماشيا مع مساعي رئيس الجمهورية، بالاهتمام بفتة الشباب، تم إصدار تعليمة تخص هذه الفتة والتي تنص على أن 20% من مشاريع الدولة تحول إلى فتة الشباب المقاول (أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمنخرطين في (ANSEJ-ANDI-CNAC)، لكن عند احتكاكنا مع هذه الفتة، وجدنا أن التعليمة غير مطبقة.

هناك مديريات (أصحاب مشاريع) بالطبع غير موجودة عندهم أصلا هذه التعليمة، وإن كانت في بعض المديريات موجودة فهي نادرة التطبيق.

صالح دراجي هل يريد التعقيب على جواب السيد الوزير؟ فليفضل.

السيد صالح دراجي: نشكر للسيد الوزير الصراحة والاعتراف، فنحن نفكر في نفس الاتجاه، الوزير كالمواطن وكالمنتخب، لكن صراحة - سيدي الوزير - قلت إنكم أصدرتم تعليمات، هذه التعليمات بقيت حبرا على ورق، يجب أن تراقب هؤلاء الأشخاص، لأن الاحتجاجات تأتي من الشعب وأنا - سيدي الوزير - لا أتفق معك خاصة عندما أرى شارع زيعوت يوسف في حالة مزرية، حقيقة نحن نحب أن نفتخر ببلادنا وبعواصمنا وبدشربنا، فعندما أسافر إلى الخارج ثم أعود أبكي بدل الدمع دما!!

أنا غيور على وطني، هناك ترى الناس كيف يفكرون! فلا أجد فرقا بين تفكير وزيرنا ووزير فرنسا أو أمريكا مثلا، فقط توجد ميكانزمات يجب أن نتحكم فيها، فأنا لا أجد أنه من المنطقي تثبيت الغرائث في أرصفة الجزائر التي تكلفنا مبالغ باهظة، إنه سعر خارق كنفقات أو كميزانية وماذا إن تكسر في الأيام التي تلي تشييته!؟ نحبذ أن نرى العاصمة نظيفة وباهية نفتخر بها لكن إن تكسر أو حدث أي مكروه أين نجد نفس نوعية هذا الغرائث؟ أرى أن لدينا نفس الرؤية، صانع يغش في صنعه وواضعه يغش أثناء وضعه وهلم جرا، حتى تظهر العيوب؟ في فصل الشتاء، فإن كنت ترتدي بدلة جديدة وحذاء أنيقا عليك أن تذهب مباشرة إلى محل تنظيف الملابس، إذن يجب أن يكون هناك نوع من الصرامة، بين التعليمات والواقع الأمر يختلف، وترى ذلك على مدار السنة وبعباري من ولاية بجاية فلا أرى تنسيقا في كل المدن الجزائرية، وبين وزارة الأشغال العمومية ووزارة السكن والعمران والمدينة، إسمحو لي نحن دولة واحدة ولدينا حكومة لكن التنسيق منعدم، أقول ما أراه في الميدان، ولا أبتدع شيئا، ترى أرصفة مثلا بها شجيرات أو نباتات صغيرة أعتقد أن هذا كرنفال، وهذا يخص الوزارتين، ونلاحظ أنه تم وضع نخلة وبجانبها شجيرة صغيرة وهذا عمل غير متجانس وغير متناسق، ونفس الشيء نجد نصف رصيف كذا وكذا فإذا وضعنا مادة الزفت يعود بتكلفة أقل ومهما يكن فتكلفته غير باهظة، وعندما يقع أي إشكال غدا وفي أي رصيف كان - كما قلت - علينا إعادة ترميمه أو تعديله في الحين!!

والمساهمة في خلق ديناميكية اقتصادية متنوعة؛ الأمر الذي جعل هذه المؤسسات تحظى بمكانة بارزة ضمن مخطط عمل الحكومة، لاسيما وأن التوجه الحالي للحكومة يهدف إلى تشجيع مؤسسات الإنجاز المحلي، سواء كانت صغيرة أو متوسطة أو وطنية، بحيث تعمل السلطات العمومية على الدعم المستثمر واللامشروط لها، قصد تنويع وتقوية جميع آليات التشغيل التي تسمح بخلق الثروة وتحقيق التنمية، كما تعمل على توفير الإمكانيات اللازمة، لتطوير هذا النوع من المؤسسات التي يتم إنشاؤها ضمن الأجهزة المختلفة التي تفضلتم بذكرها.

وفي هذا الصدد، يجدر التنويه بأنه بناء على تعليمات السيد الوزير الأول، تم استحداث لجنة وطنية يرأسها الأمين العام لوزارة الداخلية والجماعات المحلية، بمعية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، وبحضور الأمناء العامين للوزارات المعنية؛ تعمل هذه اللجنة الوطنية على توفير المناخ المناسب لتشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل مكثف ومتنوع، قصد إنشاء، على مستوى كل ولاية لجنة، يرأسها الأمين العام للولاية، بحضور ممثلي وكالات دعم الشباب، تسهر على دراسة كل الملفات التي تعرض عليها من طرف الشباب الراغب في استحداث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومسيرة استغلال طاقاتها.

ومن هذا المنظور، فإن دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لا يقتصر على جملة المزاي الجبائية التي تستفيد منها عند إنشائها، ولكن يتعدى ذلك إلى توفير مناخ ملائم لتطوير هذه المؤسسات، لاسيما الحديثة، المنشأ منها، باستحداث مرافق عمومية أو مراكز تسهيل، تضطلع بمهمة تخفيف إجراءات التأسيس والإعلام والتوجيه ومرافقة أصحاب المشاريع وتقديم الخدمات في ميدان الاستشارة والتسيير والتسويق والتكوين، بالتعاون مع هياكل الدعم المتواجدة عبر الولاية، وذلك من خلال تخصيص جزء من المشاريع العمومية لفائدتها، وهو الأمر الذي تضمنته المادة 55 مكرر 1 من المرسوم الرئاسي رقم 12-23، المؤرخ في 18 جانفي 2012، والمتعلق بتنظيم الصفقات العمومية المعدل والمتمم، الذي ينص على إمكانية تخصيص نسبة 20% من الطلب العام، حسب الحالة التي تسمح بتلبية بعض الحاجات للمصالح المتعاقدة من قبل المؤسسات المصغرة. وفي هذا الصدد، تقوم مصالح وزارة الداخلية والجماعات

معالي الوزير، فيما يخص فئة أخرى من الشباب المبتدئ في العمل بالمقاول وغير الخاضع إلى (ANSEJ-ANDI-CNAC)، فهم محرومون أيضا من الحصول على المشاريع، لما وجدوه من عراقيل وتشديد في دفتر الشروط، يمنعهم من السير قدما، فكيف يشترط على الشباب الخبرة لكي يحصلوا على المشاريع والخبرة لا تكون إلا بالمشاريع، فهذا تناقض؟! سؤال هو كالتالي:

لماذا لا تفوضون مراقبا من طرف عمال الإدارة، يتكفل ويتابع هذا الملف، للدفاع عن حقوق الشباب والاهتمام بتعليمته فخامة رئيس الجمهورية؟ وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد القادر شنيني؛ الكلمة للسيد وزير الداخلية والجماعات المحلية، للرد على السؤال، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس الجلسة، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون، السيدات الفضليات، السادة الأفاضل، السيدات والسادة أعضاء أسرة الإعلام.

إنني في غاية السعادة أن أكون بينكم اليوم، في رحاب هذا المجلس الموقر، ويسعدني أن أتقدم إلى السيدات والسادة الأكارم بأخلص وأسمى عبارات التحية والتقدير، وبتهاني الحارة بمناسبة عبد الأضحى المبارك، أعاده الله علينا وعليكم باليمن والبركات وعلى بلادنا بالأمن والأمان والازدهار.

كما أتقدم بالشكر للسيد شنيني، عضو مجلس الأمة، الذي تفضل بهذا السؤال الذي يهم شريحة واسعة من الشباب الذين اختاروا تنفيذ مشاريعهم، في إطار صيغ مختلفة وطرق الدعم المتعددة التي وضعتها السلطات العمومية تحت تصرفهم، على غرار الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

ولاشك أن أهمية هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دعم التنمية الاقتصادية، ناجم عن قابليتها لتوفير مناصب شغل جديدة والقضاء التدريجي على البطالة

وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد عبد القادر شنيني هل يريد التعقيب على جواب السيد الوزير؟ فليفضل.

السيد عبد القادر شنيني: شكرا سيدي رئيس الجلسة. شكرا لكم معالي الوزير على هذا الرد الذي يتضمن أرقاما أفادتنا كثيرا، ونحن - معالي الوزير - لا نشك في إخلاصكم وتفانيكم.

ولكن ما نريده بالنسبة للشطر الأول، بخصوص تعليمة فخامة رئيس الجمهورية أن تذكروا «إن الذكرى تنفع المؤمنين» فقط، وخاصة عندما قلتم إنه تم استحداث لجنة تراقب وترافق هؤلاء الشباب مستقبلا، هذا بالنسبة للشطر الأول، أما بالنسبة للشطر الثاني، معالي الوزير، وبخصوص الشباب غير المنخرطين في (CNAC, ENSEJ, etc) فهم يعانون من مشكل دفتر الشروط ومن بين العراقيل أقدم لكم دفتر شروط موجود أمامي، ففي الصفحة الأولى مكتوب دفتر شروط رقم كذا الخاص بمناقصة وطنية محدودة، وهي من الواجب أن تكون مفتوحة أو محدودة، فلما نريد أن نلغي الشباب، نكتب كلمة «محدودة»، إذن الشباب المصنف في 1 أو 2 فهو مقصي من البداية، وإذا طالبنا الملف التقني - معالي الوزير - لا توجد مقارنة، فالشباب... مثلا الملف التقني في المشروع أتم تعلمون أن هناك تنقيطا غالبا على 100 نقطة، ونطلب من ذلك الشباب شهادة تأهيل، وخاصة في المشاريع الصغيرة المحددة بـ 3 ملايين دينار في القانون، أي في الجريدة الرسمية لرئاسة الجمهورية، يقول رئيس الجمهورية، في مجال الطرق أو الأشغال العمومية من 10 ملايين دينار أو أقل، نستطيع أن نمناها إلى الشباب، ففي البناء والتعمير والري من 7 ملايين دينار إلى أقل، ولكن رأينا مشاريع بـ 3 ملايين دينار ومقاولين مصنفين في 4، 5، 6 ينافسون شبابا مبتدئين على مشروع لا يفوق ذلك المبلغ! نحن نتمنى من المقاولين الكبار أن يباشروا إنجاز ثانويات أو جامعات، وليس اللجوء إلى مشروع يخص شبابا مبتدئا، والتنقيط هنا يكون على عشرة (10) فالمصنف في الصنف 4 لديه 10 نقاط، أما المصنف في الصنف الأول على الأقل نقطتان.

المحلية بمتابعة هذا الملف والوقوف على مدى تطبيق أحكام هذه المادة من قبل الجماعات المحلية والصعوبات المعترضة وكذلك إجراء تقييم لهذه العملية؛ وإذا تبين وجود أي تقصير فإننا مستعدون لمساعدة هؤلاء الشباب أصحاب المؤسسات الصغيرة ومرافقتهم، ولكن يجب أن يتم ذلك في إطار الضوابط التي تسيرها الصفقات العمومية.

وتجدر الإشارة إلى أن المشاريع المسندة إلى هذه الفئة من المؤسسات، هي في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى، منذ صدور المرسوم المذكور أعلاه، وعلى سبيل المثال فإن حصيلة الإحصائيات المسجلة خلال السنة المالية 2014 على مستوى الجماعات المحلية قد أبرزت العناصر التالية:

- عدد الصفقات المخصصة للمؤسسات الصغيرة، في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب 1874 صفقة، بمبلغ إجمالي يقدر بـ 63840000 دج.

- عدد الصفقات المخصصة للمؤسسات الصغيرة، في إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة 237 صفقة، بمبلغ إجمالي يقدر بـ 1104 مليار دينار.

- عدد الصفقات المخصصة للمؤسسات الصغيرة، في إطار أجهزة أخرى 115 صفقة، بمبلغ إجمالي يقدر بـ 319 مليون دينار جزائري.

المبلغ المخصص لمجموع هذه الصفقات يقدر بأكثر من 7809 مليار دينار، وقد مكنت كافة هذه الصيغ من خلق أكثر من 9573 منصب شغل، فقط بالنسبة للمشاريع التي هي مسجلة على عاتق الجماعات المحلية.

ومن الواضح أن عددا كبيرا من المؤسسات الصغيرة قد فرضت نفسها في الميدان ولديها دفتر أعباء مع مؤسسات الدولة، بما فيها البلديات، تعمل في مجالات مختلفة، منها المجالات المتعلقة بنظافة المحيط، الإنارة العمومية، تهيئة المساحات الخضراء والعديد من الأشغال الأخرى.

كما ينبغي أن نشير، أنه بالرغم من كل هذه الجهود المبذولة، لا تزال المساعي المتواصلة، من أجل التطبيق الصارم للأحكام التنظيمية التي تكفل تطوير وتدعيم جميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية الشكلية، ويبقى عامل المرافقة الذي يشمل التوجيه والتكوين والتمويل هو الكفيل على مساعدة حاملي المشاريع على تخطي العراقيل التي تواجههم، فشكرا لكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى

قطاعات أخرى متعددة، كقطاع السكن وقطاع الأشغال العمومية وقطاعات أخرى، فأنا أقول بأن الأرقام التي نجدها الآن والأرقام التي لا يمكن أن نقدمها لكم، هي تلك المئات من المؤسسات الصغيرة التي أنشئت من خلال هذه الميكانيزمات، والتي تعمل في إطار التعهدات الثانوية، يوجد الكثير من المؤسسات مثلا كنت في الأغواط وبالمركز البيومرتري رأيت أن السوق قد تكفلت به شركة كوسيدار، ولكن داخل هذه الشركة يجري العمل في إطار التعهدات الثانوية مع العشرات من المؤسسات الصغيرة، مفرزة نتائج جد إيجابية، هذا من جهة.

وفي مجال آخر، في قطاع أو إطار النظافة والمحيط، وأنا أتكلم عن الجماعات المحلية، نجد نتائج جد إيجابية وأنا أتكلم من معرفتي ومن متابعتي لهذه المسائل.

إذن، وانطلاقا من هذه الاختلالات، فقد وضعنا هذه الميكانيزمات من أجل المراقبة فاللجنة الوطنية هدفها الأول والأساسي هو التكفل ميدانيا بدراسة كل هذه الاختلالات، فاللجنة التي يترأسها أمينان عامان لوزارة الداخلية والجماعات المحلية ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية هي مرحليا تتابع مدى تطبيق هذه التعليمات ميدانيا؛ والانطلاق كانت من ظاهرة وقعت في وهران من طرف مؤسسات متكفلة بالنظافة احتجت أمام مقر الولاية، وبطريقة حضارية عبر هؤلاء الشباب عن مطالبهم ولهم الحق في ذلك، وانطلاقا من هذا تم وضع ميكانيزمات، إذن توجد لجنة وطنية ولجان ولائية محلية، يترأسها الأمين العام للولاية، هدفها هو متابعة تطبيق هذه التعليمات ومتابعة ما يحتويه قانون الصفقات العمومية.

الشرط الثاني: هو هذه الميكانيزمات العملية؛ هناك تقنيات كثيرة وحبذا لو تقدم السيد العضو المحترم بوثيقة من الاقتراحات يتم دراستها في إطار عمل الحكومة، فالاقترحات الإيجابية نقدمها إلى الحكومة ونعمل بها - إن شاء الله - حسب الأهمية وحسب مدى تطبيقها ميدانيا، ونأخذها بعين الاعتبار وشكرا مرة ثانية.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير على هذا التعقيب؛ والآن نمر إلى قطاع آخر ألا وهو قطاع الأشغال العمومية والكلمة للسيد عبد المجيد بوزريبة، فليفضل بطرح سؤاله الشفوي.

كذلك بخصوص رقم الأعمال - سيدي الوزير - يُطلب من الشاب أن يكتب في الدفتر التقني رقم الأعمال، فالشاب المبتدئ، المتخرج من الجامعة كمهندس، كيف يمكن أن نطلب منه رقم أعمال السنة الماضية، وهو لا يزال «بسم الله» لم يباشر العمل بعد، فإن لم نراع مثل هذه الأمور يضيع الشباب.

هناك مسألة أخرى يتعلق بالعتاد، نطلب من هذا الشاب شاحنة ذات حمولة أكبر أو تساوي 7 أطنان، هذه الشاحنة - معالي الوزير - أتم تعرفون قيمتها التي يمكن أن تزيد عن 500 مليون والرافعة - سيدي الوزير - ثمنها يزيد عن 1 مليار سنتيم، خلاطة الخرسانة لا إشكال فيها وكذلك جهاز الاهتزاز، ولكن لما نأتي إلى النقطة الخامسة، الوسائل البشرية، معالي الوزير، الشباب لا يزال مبتدئا نشترط له مهندسا ورئيس مجموعة أو فرقة، وهذا ما أردت أن يراعى ويؤخذ بعين الاعتبار، أما الشرط الأول فأعتقد أننا متفقون عليه، أشكركم والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد القادر شنيني؛ الكلمة مجددا للسيد الوزير للرد على للتعقيب، تفضل سيدي الوزير.

السيد الوزير: شكرا سيدي رئيس الجلسة. أردت فقط توضيح أمر، لأن الشرط الأول من السؤال يتعلق بتوجيهات فخامة رئيس الجمهورية، والتعليمات المتضمنة 20% من مختلف البرامج التنموية التي يجب أن تخصص للشباب.

التعليمية وجهت للحكومة وعملت هذه الأخيرة على أن تدرجها في قانون الصفقات العمومية، فأصبحت ضرورة حتمية لكل القطاعات للعمل بهذه التعليمات.

دائما في الشرط الأول، حقيقة توجد اختلالات وعدم معرفة، ونقص من طرف الجميع، سواء كانت سلطات عمومية أو حتى الشباب، ليس من الضروري أنه عندما يخلق الشاب مؤسسة فيجب أن يبذل مجهودا، يجب أن نعلمه ونحفزه ليبدل المجهود كذا وقيمة الاستحقاق والأمثلة كثيرة، ولكن الشيء الإيجابي هو أن الكثير والكثير من الشباب، لأن الحصيلة والأرقام التي تكلمت عنها تمس فقط قطاع الجماعات المحلية، فأنا لم أتكلم عن

مجلسكم الموقر، أتوجه لكم بالشكر وكذلك بالنجاح في المهام المقتسمة بين مجلسكم الموقر والحكومة. سيدي الفاضل، رئيس مجلس الأمة، السيدات والسادة أعضاء هذا المجلس الموقر، زملائي الوزراء، السيدات والسادة أسرة الإعلام، السيدات والسادة الحضور، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، أشكر جزيل الشكر الأخ الكريم، عضو مجلس الأمة، السيد عبد المجيد بوزربية، على الاهتمام الكبير المتجلي، خلال الوقوف عند السؤال الخاص بالمشروع الاستراتيجي للطريق السيار الرابط بين ميناء جنجن والطريق السيار شرق - غرب، مرورا - كما ذكرتموه - بين ميله وسطيف على مسافة 110 كلم، المدرج ضمن ال منخطط التوجيهي للطرق والطريق السيار (2005-2025)، المنخطط الذي جاء بغية النهوض بالمنشآت المنبثقة من برنامج فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة.

يدخل هذا المشروع ضمن شبكة الطرق السيارة التي تربط الموانئ والمدن الكبرى بالطريق السيار شرق - غرب، كما يخفف هذا النوع من المشاريع الضغط عن الموانئ المعنية وهي: الجزائر، عنابة سكيكدة، بجاية، مستغانم، وهران، أرزيو، الغزوات وتنس، التي كلها معنية بنفس هذا المشروع، الطريق السيار الذي يربط الموانئ بالطريق السيار شرق - غرب.

إن هذا المشروع يكتسي أهمية وطنية ذات بعد اقتصادي واجتماعي، إذ سيساهم في الاستغلال الأمثل لميناء جنجن والمنطقة الصناعية لبلازة وربطهما بالطريق السيار شرق - غرب، ثم الربط بالطريق الوطني رقم 1 الذي هو الطريق العابر للصحراء، وحاليا المشروع بصدد تهيئته، حتى يكون الطريق السيار من شقة حتى غرداية والأشغال متواصلة.

ومن ثمة، فسيكون لهذا المشروع أبعاد جهوية وإفريقية، إن الطريق المزمع إنجازها والمقدر بـ 110 كلم، يتوزع على إقليم ثلاث ولايات بالمسافات المفصلة التالية:

- ولاية جيجل 45 كلم.

- ولاية ميله 15 كلم.

- ولاية سطيف 50 كلم.

وقد أوكلت دراسة وإنجاز هذا المشروع الهام للمجمع

السيد عبد المجيد بوزربية:

السيد رئيس الجلسة،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

السيدات والسادة ممثلو مختلف وسائل الإعلام،

السلام عليكم.

يشرفني أن أطرح السؤال الشفوي التالي على معالي

وزير الأشغال العمومية.

يحتل منفذ مشروع الطريق السيار بين ميناء جن جن (ولاية جيجل) ومدينة العلمة (ولاية سطيف) مرورا بولاية ميله على مسافة إجمالية تقدر بـ 110 كلم، يحتل الصدارة في اهتمامات الرأي العام على مستوى الولايات الثلاث، لما يعلقون عليه من آمال كمشروع قاعدي أساسي ورافد للتنمية بمختلف الأبعاد.

إلا أن هذا الأخير يعرف بطؤا ملحوظا في وتيرة الإنجاز، فبعد إعطاء إشارة الانطلاق من قبل الوزير الأول، السيد عبد المالك سلال، شهر أوت 2013، ومنح الأمر ببداية الأشغال (ODS) لمجمع الإنجاز (الجزائري - الإيطالي) شهر مارس 2014، إلا أنه وبعد انقضاء 12 شهرا من مجموع 36 شهرا - طبعا هذه الأرقام تعود إلى 5 أشهر للوراء، لأن السؤال قدم قبل 5 أشهر - فالعملية لم تتعد بعد الترتيبات التي تسبق الانطلاق الفعلي، كالتعويضات، تحويل مختلف الشبكات، وتحديد المسار... إلخ.

سيدي الوزير،

أ) ما هي أسباب هذا التأخر الملحوظ؟

ب) هل يمكن اعتبار المجمع ملتزما بمنخطط الإنجاز (Planning) بعد انقضاء ما يزيد عن 30% من مدة الإنجاز؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد المجيد بوزربية؛

والكلمة للسيد وزير الأشغال العمومية، لتقديم الجواب

على السؤال، فليفضل مشكورا.

السيد وزير الأشغال العمومية: بسم الله الرحمن

الرحيم.

في البداية، شكرا، سيدي رئيس الجلسة، على الكلمات

الترحيبية تجاه شخصي، وبدوري وبمناسبة أول وقفة أمام

استدراك التأخر المبرر للأشغال، وذلك بتظافر جهود كل الأطراف من مصالح الإدارة المركزية، السلطات المحلية، الوكالة الوطنية لإنجاز الطرق والمجمع المكلف بالإنجاز وكذا مكاتب الدراسات والمراقبة والمتابعة.

وهذه القاعدة هي مرصودة لكل المشاريع المرتبطة بالطريق السيار والمشاريع الكبرى.

وفي هذا الإطار، وبالنظر لهذه التجربة والتجربة التي كانت معروفة في عدة مشاريع، ولاسيما المشاريع التي تتعلق بالطرق السيارة، يجدر الذكر أنه لضمان انطلاقة سليمة وناجعة للمشاريع واحترام الأجل المحددة، قررنا أن يتم إدراج في الأيام المقبلة ميكانزمات جديدة وصارمة في إعداد دفاتر الشروط الخاصة بالدراسات والإنجاز، وإلزام مكاتب الدراسات والشركات بتدقيق الدراسات وتعيينها وتشخيص العوائق؛ يجب أن تعطينا الدراسات مبدئيا كل العوائق في الميدان ولا تكتفي بأن ترصد لنا موقع الطريق، وكذلك توفير الوسائل البشرية بالنسبة للإنجاز والمادية، وتمويل الورشات مسبقا قبل انطلاق الورشات، حتى نضمن انطلاقة سليمة للمشاريع ونتفادى المفاجآت في تنفيذها، الأمر الذي يتطلب تغيير المعاملة وتصرفاتنا مع هذا النوع من المشاريع، أي مع تسيير الورشات الكبرى.

في الأخير، أجدد الشكر للسيد عضو مجلس الأمة المحترم، من خلال مجلسكم الموقر، كما أؤكد لكم أن قطاع الأشغال العمومية يعمل باجتهد كبير لتحقيق كل المشاريع المبرمجة والوقوف على تحقيقها في أرض الواقع بالنجاعة والجودة المطلوبة؛ شكرا على الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبارك الله فيكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل مجددا السيد عبد المجيد بوزريبة هل يريد التعقيب على جواب الوزير؟

السيد عبد المجيد بوزريبة: في البداية أشكر السيد الوزير على التوضيحات المطمئنة المقدمة، حقيقة المشروع ضخم ويقطع تضاريس صعبة، بدليل أنه يتضمن نفقا في حدود 2 كلم وحوالي 13 جسرا متفاوتة الأحجام، إلا أن الأعمال الجارية حاليا لا تسير ضخامة وحجم هذا المشروع، أملي كبير أن يحظى هذا المشروع بزيارة من قبل

الجزائري - الإيطالي، المتكون من شركات خاصة وعمومية، وهذا طبعا بعد القيام بالدراسات الأولية من قبل الإدارة، ولقد باشر هذا المجمع الدراسات التنفيذية التي تطلبت تعميقا للدراسات التقنية الأولية والجيو تقنية، وهنا تجدر بنا الإشارة إلى أنه تم تسجيل بعض التأخر منذ الوهلة الأولى على مستوى الدراسات التنفيذية، ومن ثم التعطيل عن أجال الإنجاز بطبيعة الحال.

والأسباب هي كالتالي:

(1) المتطلبات الأمنية لتأمين رواق المشروع الموجود في جيجل وميلة وسطيف، إذ تم تجنيد ما يقارب 270 عوناً من طرف الشركات المعنية وبناء هياكل للحراسة.

(2) التغيرات والتحويلات الطارئة على مستوى أشطر المشروع، الأمر الذي جعل الدراسات الأولية تحتاج إلى تحيينها.

(3) صعوبة تضاريس المنطقة والانزلاقات المعروفة.

(4) عملية نزع الملكية وتسوية ملف تعويض المواطنين المالكين، إذ تعني العملية 794 مواطنا والملفات هي في إطار التسوية وكذلك - كما ذكرتموه - تحويل مختلف الشبكات.

وفي هذا الإطار، أود أن أوصل بالقول، كل هذه العوامل تطلبت فعلا أجالا إضافية لا ولن نستطيع أن ننكرها، غير أنه يجدر بنا الذكر - السيدات والسادة الحضور - أن العوائق سالفة الذكر، لا تؤثر على الأجل المحددة في الصفقة للمشروع (36 شرطا) عملا بالقاعدة التي تلزم بتوقيف أجال الإنجاز في حالة وجود عوائق، ولا تتم مواصلة سريانها إلا بعد إزالة جميع التحفظات؛ ومع ذلك فقد تم الانطلاق الفعلي للمشروع، بعد رفع معظم هذه العوائق الموضوعية، لتتقدم الدراسة بنسبة 44% فيما يخص الطرقات و 14% بالنسبة للمنشآت الفنية، إذن يوجد تقدم سريع ويسمح للمقاولات أن تنطلق في الأشغال.

هذا بخصوص الدراسات، فهي في تقدم، أما فيما يخص الأشغال فهي الأخرى قد تقدمت بنسبة معتبرة، بالنظر إلى العوائق سالفة الذكر؛ وهكذا تم تنصيب الورشات وفتح الأروقة في ثلاث جهات وفتح ثلاث ورشات، على مستوى ولاية جيجل وعلى مستوى ولاية سطيف وعلى مستوى ولاية ميلة، ومباشرة إنجاز أشغال البنى التحتية لترفع وتيرة الإنجاز وتصبح مرضية، ومع ذلك فإننا ساهرون على

أيها الحضور الكريم،
طابت جلستكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى
وبركاته.

سؤالي موجه إلى معالي وزير التعليم العالي والبحث
العلمي، وللتذكير، فقد مرت مدة طويلة منذ أن طرحت
هذا السؤال، وبالمناسبة نرحب بمعالي الوزير لحضوره معنا في
أول جلسة له اليوم والمخصصة للأسئلة الشفوية.

في سنة 2012، قدمت وزارة التعليم العالي والبحث
العلمي، استراتيجية التعليم العالي إلى غاية سنة 2030، هذه
الاستراتيجية تهدف إلى تعزيز «الاستقلالية البيداغوجية»
للمؤسسات الجامعية بتقديم القدرة لها على تحديد أهدافها
في مجال التكوين، وتمكينها من تصميم البرامج التكوينية
الخاصة بها، وتشجيع تقرب الجامعة بالمؤسسة.

في السنوات الأخيرة، لاحظنا العودة إلى مركزية
المقترحات المتعلقة بمسارات التكوين، من خلال لجان
وطنية تضم مسؤولي الميادين (CPND) لكافة المؤسسات
الجامعية، وهذا يجعلنا نظن بعودة اللجان البيداغوجية
الوطنية (CPN) للنظام القديم والتي تتناقض مع النظام
الجديد (LMD)، حيث مبدأ التكوين المبني على الطلب
وليس على العرض.

سيدي الوزير،

- هل هذا يدل على التراجع عن فكرة «الاستقلالية
البيداغوجية» للمؤسسات الجامعية؟

- هل يمكنكم أن توضحوا لنا التوجهات والرؤية لقطاعكم
تجاه المؤسسات الجامعية، فيما يتعلق بتحديد أهدافها
التكوينية وتصميم المسارات البيداغوجية الخاصة بها؟

تقبلوا مني، سيدي معالي الوزير، فائق عبارات التقدير
والاحترام وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد الطيب
العسكري؛ والكلمة الآن للسيد وزير التعليم العالي
والبحث العلمي، لتقديم الجواب على السؤال، فليفضل.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي: شكرا؛
بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف
المرسلين وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين.
السيد رئيس الجلسة المحترم،

معالي الوزير قريبا، لأن ذلك سيعطي دفعا قويا في وتيرة
الإنجاز، وقد رأينا خرجات السيد الوزير إلى جهات أخرى
وأعطت نتائج وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد المجيد بوزربية؛
الكلمة مجددا للسيد الوزير، للرد على هذا التعقيب،
تفضلوا.

السيد الوزير: شكرا سيدي رئيس الجلسة.

فقط ولكي أطمئن السيد الفاضل، عضو المجلس الموقر،
أنا منذ 5 أشهر من تعييننا على هذا القطاع، رصدنا
الأهداف ووضعنا تنظيما جديدا لمرافقة هذه البرامج
الكبرى، وحددنا المسؤولية، والمسؤولية الأولى هي:

(1) أننا ننتهي من أشغال ترميم الطريق السيار.

(2) جعل كل الشروط التي تسمح لنا بالانطلاق في
إنجاز المشاريع الكبرى التي هي في طور الإنجاز، حتى
نتطلق بصفة قوية، وبدأنا هذه الزيارات على مستوى
بعض الطرق السيارة من وهران إلى الغزوات وسنזור إن شاء
الله جيجل، حتى نرصد نفس القرارات ونفس التوجيهات
وحتى نضمن تعاملنا آخر أنجع لهذه المشاريع، واهتمامنا كبير
كذلك بالنسبة لصيانة هذه الطرقات وصيانة هذه المشاريع،
فكل ذلك استدعى وضع ميكانزمات جديدة، منها مراجعة
دفاتر الشروط، حتى نرصد المسؤولية أكثر على الجميع وكل
من يرافقنا في هذه المشاريع، وربى يكون في العون وملتقى في
الميدان إن شاء الله، بارك الله فيك.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ نمر إلى قطاع
آخر، ألا وهو قطاع التعليم العالي والبحث العلمي والكلمة
للسيد محمد الطيب العسكري، فليفضل بطرح سؤاله
الشفوي.

السيد محمد الطيب العسكري: شكرا؛ بسم الله
الرحمن الرحيم.

السيد الفاضل، رئيس الجلسة،
السادة الأفاضل، معالي الوزراء،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،
السيدات والسادة أعضاء أسرة الإعلام،

التكوين .

- وجود عدد من عروض التكوين المتماثلة من حيث المضمون، دون أن تحمل نفس التسمية.

- وجود عدد من عروض التكوين التي تحمل نفس التسمية مع تسجيل اختلافات جوهرية مع مضامينها.

- غياب مقروئية عدد معتبر من عروض التكوين المعتمدة لدى القطاعات المستعملة.

ولمعالجة هذه الاختلالات وبهدف إضفاء الانسجام المطلوب على عروض التكوين المتماثلة، وتشجيع حركة الطلبة بين المؤسسات الجامعية، وفق نظام وطني موحد للأرصدة، تم استحداث لجان بيداغوجية وطنية لميادين التكوين التي تتمثل مهامها على وجه الخصوص فيما يلي:

- ضمان انسجام عروض التكوين، حسب الميادين، طبقاً للمخطط التوجيهي الضابط لتطور الخريطة الجامعية في المدى الطويل.

- ضبط محتويات التعليم، بما يضمن التدرج المنسجم لمختلف المكتسبات البيداغوجية، وتدعيمها بنظام وطني للأرصدة من منظور تسهيل حركة الطلبة.

- المساهمة في إعداد مدونة للميادين والفروع والتخصصات.

- وضع قاعدة معرفية مشتركة لكل ميدان من ميادين التكوين، والعمل على مطابقة عروض التكوين القائمة مع متطلبات هذه القاعدة المشتركة.

- تنظيم تبادل الخبرات والمهارات البيداغوجية والتعليمية بين المؤسسات الجامعية وتعميم الممارسات الحسنة.

- إحكام التواصل مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي، وإشراكه في تصميم عروض تكوين ذات الطابع المهني وتأطيرها.

وبذلك يمكن التأكيد بأن اللجان البيداغوجية الوطنية لميادين التكوين، إنما جاءت لتدعيم الإطار التنظيمي الذي يحكم تصميم عروض التكوين وتقييمها وتأهيلها.

وقد أسهمت هذه الهيئة في ترشيد عرض التكوين الوطني، بحيث أدت إلى تقليص عدد التكوينات المفتوحة في طور اليسانس إلى نحو 340 عرضاً، بعدما كانت أكثر من 3500.

فضلاً عن وضع مرجعية قياسية وطنية بوحدات التعليم لمختلف الميادين، بغرض الاستئناس بها عند بناء عروض

السيد معالي وزير العلاقات مع البرلمان، السيدات والسادة أعضاء المجلس المحترمون، السيد محمد الطيب العسكري، صاحب السؤال وصديقي وزميلتي ورفيقي لمدة طويلة في العمل الجامعي. إسمحو لي، وأنا أقف لأول مرة أمامكم، أن أتقدم لكم جميعاً بالشكر الجزيل والتقدير الكبير، وعيد سعيد وكل عام وأنتم بألف خير.

إسمحو لي كذلك أن أشكر السيد الأستاذ، الدكتور محمد الطيب العسكري، عضو مجلس الأمة، على انشغاله الذي يبدي من خلاله بعض التخوف، بخصوص استقلالية المؤسسات الجامعية في المجال البيداغوجي.

بعد استحداث اللجان البيداغوجية الوطنية لميادين التكوين، أو ما يعرف باللغة الفرنسية بـ (CPND)، وأود في المقام الأول أن أطمئن السيد عضو مجلس الأمة، بأن استحداث هذه الهيئة لا يمس بأي حال من الأحوال الاستقلالية البيداغوجية للمؤسسة الجامعية التي أضحت ممارسة مكرسة منذ تطبيق النظام الذي أصبح يطلق عليه إسم (LMD)؛ فقد أقر إصلاح التعليم العالي، من حيث المبدأ، فكرة استقلالية المؤسسات الجامعية ومنحها حق المبادرة باقتراح عروض التكوين، ضمن ميادين ومجالات معرفية محددة، بما يتناسب مع قدراتها ومؤهلاتها البيداغوجية والعلمية من جهة، وبما يتلاءم مع متطلبات محيطها الاقتصادي والاجتماعي من جهة أخرى.

وبناءً عليه، فقد بادرت المؤسسات الجامعية إلى الانخراط بقوة في ديناميكية تصميم عروض التكوين، وفقاً لدتر شروط ضابط لهذه المسألة وتقديمها للهيئات المختصة من أجل التقييم والتأهيل.

لقد أدت هذه الديناميكية إلى تزايد غير مسبوق في عروض التكوين، بحيث فاق عددها على مستوى الطور الأول وحده 3500 عرض تكوين ونجم عن هذه الوضعية جملة من الاختلالات، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- عدم انسجام بعض عروض التكوين مع قدرات المؤسسة الجامعية ومؤهلاتها.

- عدم مواءمة بعض عروض التكوين ومسالكة مع الحاجيات الحقيقية للمحيط الاقتصادي والاجتماعي.

- المبالغة في إدخال التخصصات مبكراً على مستوى طور اليسانس، بما ينافي مبدأ التعمق، وفقاً للتدرج في أطوار

يكون أستاذ في اختصاصه بأكثر من مشروعين، لماذا نرى إسم أستاذ موجود في خمسة أو ستة مشاريع من المسارات التكوينية؟ إذن هذه الشروط يجب أن توضع، كذلك عدد الأساتذة ذوي الرتب العليا، هذا الأمر مهم جدا، وهم الأساتذة المؤهلون للتدريس في المحاضرات.

إذن، هذه الشروط يمكن أن تقلص، بالتنسيق مع الخبراء ومع رؤساء الميادين بالطبع، لكن ما لا يمكن أن نلمسه كخطأ هو أن مسؤول ميدان - مثلا - في ميدان العلوم والتقنيات التي تضم العديد من الفروع، فالعلوم والتقنيات تتضمن الميكانيك والهندسة المدنية والإلكترونيك إلى غير ذلك، فهل يعقل أن مختصا في الميكانيك يدرس مسار التكوين في الهندسة المدنية! ويعطي رأيه في الميدان؟ هذا سؤال آخر، شيء جميل أن نلتفت إلى لجان بيداغوجية جهوية للفروع - كاقترح - تضم الأسرة كاملة حول المشاريع للمسارات التكوينية وليس على المسؤولين في الميدان، لأن هناك العديد من الفروع وأظن أنه لكل أستاذ مهمة واختصاصه، ولا يقبل العقل أن يأخذ قرارا فيما يخص التكوين إلا في اختصاصه، هذا هو ما وددت قوله، وأشاطر رأي وزير التعليم العالي والبحث العلمي، بحيث توجد مبالغة كبيرة، ولكن نحن في بداية نظام (LMD) كانت بها حيوية وديناميكية، خلقت على مستوى المؤسسات الجامعية وخلقت منافسة في الفرق البيداغوجية، فأنا أعتبره من الأشياء الإيجابية وأرحب بالاجتماع الوطني حول تقييم نظام (LMD)، وربما مطلوب إجراء عملية تقييم كل 4 سنوات حتى نلتقي بالتوازن الشامل في المستوى البيداغوجي وشكرا جزيلاً.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد الطيب العسكري؛ من حقكم التخوف على القطاع ومتابعة ومسيرة ما يحدث في القطاع، والكلمة مجددا للسيد الوزير للرد على التعقيب، فليفضل.

السيد الوزير: شكرا للسيد رئيس الجلسة وأشكر السيد محمد الطيب العسكري؛ فعلا، أنا أعرف بالضبط ما هي التخوفات التي أشار إليها صديقي، السيد محمد الطيب العسكري، وقد عاصرت معه انطلاق النظام الجديد أو ما يعرف بنظام (LMD)، وكيف كان هذا الانطلاق، فلم يكن هناك استعداد جيد له، فقد حدث أننا كنا في مرحلة

التكوين الجديدة، كما أسفر هذا المسعى عن منح مرتبة أفضل للفروع والتخصصات التي تضمنها مؤسسات التعليم العالي لدى الإدارات والهيئات العمومية والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

ختاما، أود أن أشير إلى أن القطاع يعترم تنظيم ندوة وطنية، لتقييم تطبيق (LMD) قبل نهاية السنة الحالية، حيث ينتظر أن تقف الأسرة الجامعية والعلمية ومختلف الأطراف ذات الصلة بمنهج الجامعة، بما فيها المحيط الاقتصادي والاجتماعي، على الإيجابيات المسجلة، بهدف تعزيزها، والتعرف على النقائص والسلبيات، قصد تفاديها، ومن ثم تحسين مرتبة النظام وتعزيز مقروئته، بما يكفل تحسين نوعية التعليم العالي ويضمن جودته ويرتقي بأداء الجامعة الجزائرية على مستوى المرجعيات القياسية الدولية.

تلكم - سيدي الرئيس، السيدات، السادة الأعضاء، السادة ممثلو وسائل الإعلام المختلفة - هي بعض الإجابات على سؤالكم؛ أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد محمد الطيب العسكري هل يريد التعقيب على جواب السيد الوزير؟ تفضل.

السيد محمد الطيب العسكري: شكرا؛ أولا وقبل كل شيء، أشكر معالي الوزير على كل هذه المعلومات وكل هذه التوجهات التي - حقيقة - أعطتني الطمأنينة، لأنني كنت متخوفا جدا من إعادة دراسة الملفات للمسارات التكوينية، من خلال لجان وطنية بيداغوجية، ونحن نعرف ومعالي الوزير يعرف جدا، أنه في النظام السابق القديم، اللجان الوطنية البيداغوجية، عرقلت تجديد البرامج، وكانت هناك بعض الفروع درست ببرامج منذ سنين وسنين، لأنها لم تجتمع بطريقة دورية، ولذا الرجوع إلى هذه الطريقة قد أخافني كثيرا، لمركزية القرار، لتقليص عدد المسارات البيداغوجية المقترحة من طرف الفرق البيداغوجية، أظن أنني أشاطر الرأي في المبالغة من طرف الفرق البيداغوجية ومن طرف الأساتذة، لأنه هناك أستاذ مختص يريد أن يخلق مسارا بيداغوجيا خاصا بما هو مختص فيه، ولكن هناك طرق مختلفة تعالج هذه المبالغة مثلا: لا نريد أن

من جامعة الجزائر عنوانها مثلا «القانون التجاري»، وشهادة أخرى من جامعة عنابة أو جامعة تلمسان بنفس العنوان ولكن المحتوى يختلف تماما، فالذي سيوظف هذا الخريج، هل يوظف المتخرج من جامعة تلمسان أم المتخرج من جامعة الجزائر أم المتخرج من جامعة عنابة؟ علما أن العنوان واحد والمحتوى يختلف، وأحيانا المحتوى واحد والعناوين تختلف، فوقعنا فعلا في هذا الخلط، لذا جاءت هذه العملية التي ملمت هذه الفوضى وتحديد المسار وضمن حقنا كدولة أن يكون لنا حق النظر، مادامنا نمنح شهادات وطنية، فهذا هو السيد، وإن شاء الله فالندوة المزمع تنظيمها في نهاية هذه السنة، ستتعرض لكل هذه الاختلالات وستحصيلها وسنحاول أن نعالجها جميعا، بإشراك الأساتذة وبإشراك المختصين والخبراء وبإشراك المحيط الاقتصادي والاجتماعي أيضا، لأننا لاحظنا أن المستعمل لخريجينا ولمنتوجنا الجامعي، هو هذا المحيط الاقتصادي والاجتماعي بحوالي 80% أو 90%، فمن حقهم أيضا أن يكون لهم رأي في طريقة التكوين وفي ملامح التكوين التي نضمنها أو التي نوفرها في جامعاتنا، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير على هذا التوضيح؛ نواصل دائما مع نفس القطاع، والكلمة للسيد عبد القادر بن سالم، فليفضل بطرح سؤاله الشفوي.

السيد عبد القادر بن سالم: شكرا للسيد رئيس الجلسة؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي،
السيد وزير العلاقات مع البرلمان،
زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
سؤالي هذا نصه:
السيد الوزير،

يشكو كثير من الأساتذة والباحثين، بما آل إليه البحث العلمي في الجامعات الجزائرية في الآونة الأخيرة، إن على مستوى السطو على جهود الآخرين، أو على مستوى مشاريع البحث التي أضحت لا تلبى الأهداف التربوية

مركزية 100% وتحولنا إلى ما يشبه الانقلاب 100% أي من الأمر إلى نقيضه!

والشيء الملاحظ في ذلك الوقت وحتى اليوم، هو أن الذين يقومون بتحضير أو بصناعة أو إحداث البرامج ليسوا متخصصين، فليس لمن له شهادة عالية الحق في أن يتحول إلى مؤسس لبرنامج معين، لأن وضع البرامج أو صناعة البرامج التعليمية، سواء في التعليم الابتدائي أو في الثانوي أو في أي مستوى من المستويات، هو تخصص له أهله وله أصحابه، لأن البرنامج هو في الحقيقة يهدف إلى فلسفة معينة وإلى أهداف وطرق معينة، وإذا كان الأستاذ الذي يضع هذه البرامج ليس له هذا الإلمام، فسوف يضع وحدات لا معنى لها ولا أهداف لها، وهذا الذي حدث! بحيث وجدنا أنفسنا أن كل أستاذ وفي كل جامعة من الجامعات وضع برنامجا خاصا به، بحيث أصبح عدد الليسانس في مجموعها قد بلغ حوالي 7000 ليسانس، تخيلوا أن كل أستاذ يخطر بباله مجموعة من الوحدات، فيضعها في ليسانس على شكل برنامج ويضعها إلى الوزارة، ولم تكن هناك هيئات تحدد أو تضبط هذا العمل؛ ولا ننسى شيئا مهما، وهو أن البرنامج في أي جامعة من الجامعات وأي شهادة من الشهادات لها طابع وطني وليس لها طابع شخصي لصيق بشخصية الأستاذ، إذن ما دامت هي شهادة وطنية، فمن حق الوزارة ومن حق الدولة أن يكون لها نظر في هذه الشهادة، لأن الذي حدث أيضا، أنهم استحدثوا شهادات لا معنى لها، ولا علاقة لها بالجانب الفكري ولا بالاحتياجات الاقتصادية ولا الاجتماعية، فقط لأنه أستاذ متخصص في مادة من المواد، وأذكر هذا عندما كنا نرسل قديما طلبة للتكوين في الخارج ونصرف عليهم الملايين، فكان بعضهم يتخصص ليحصل على شهادة الماجستير أو الدكتوراه لمدة 10 سنوات، في ماذا؟ في زراعة «الكاملية» وهو نوع من الورود، أو يتخصص في تاريخ الهنود الحمر، هذه أمور وقعت، بينما نحن أحوج إلى أمور أخرى، وأنا أشاطر السيد عضو مجلس الأمة تخوفه، ولكن أقول بأن هذه اللجان الوطنية للميادين، جاءت لتضبط هذه الفوضى، ثم لعلكم تابعتم جميعا الحركات الاحتجاجية التي قام بها الطلبة في السنوات الماضية، ولعلكم تابعتم أيضا الانشغالات التي أبدتها القطاعات والوزارات والوظيف العمومي، لأنهم وجدوا أنفسهم أمام شهادات لم يفهموا كيف يتعاملون معها، يأتيك شهادة

ظاهرة عالمية، زاد من تفاقهما التوسع الهائل للنشر العلمي، بواسطة وسائط الاتصال الحديثة والرقمية، وفي مقدمتها الأنترنت، وبهذا الخصوص فقد أورد الموقع المتخصص في رصد السرقات العلمية عبر العالم بعض الإحصائيات ذات الصلة بانتشار هذه الظاهرة في أكثر من بلد؛ فعلى سبيل المثال فإنه من بين 26052 باحثا في الولايات المتحدة الأمريكية، تم وصم 1236 منهم بشبهة الانتحال والسرقة، هذا موجود في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن بين 3201 باحث في ألمانيا، تم وصم 297 منهم بشبهة الانتحال والسرقة، ومن بين 4759 باحثا في اليابان، تم وصم 269 منهم بشبهة الانتحال، ومن بين 1054 باحثا في إيران، تم وصم 164 منهم بشبهة الانتحال، ومن بين 185 باحثا في مصر، تم وصم 35 منهم بشبهة الانتحال، ومن بين 4283 باحثا في الهند، تم وصم 471 منهم بشبهة الانتحال؛ وقد تعمدت أنا ذكر هذه الأرقام، حتى نقارن بينها وبين ما يوجد عندنا في الجزائر، وإذا كانت هذه الإحصائيات لا تشير إلى الجزائر، لأن هذا المرصد الموجود في أمريكا والذي يرصد عملية السرقة عبر مختلف أنحاء العالم، لا يذكر الجزائر إطلاقا، وكأنها ليست المعنية بالسرقة، وهذا صحيح، لأنه من شروط ذكر البلدان في هذا المرصد، أن تصل السرقة إلى مستوى معين، ولحسن الحظ لم نصله بعد!

وإذا كانت هذه الإحصائيات لا تشير إلى الجزائر، إلا أن ذلك لا يمنع من الإقرار بوجود بعض الممارسات ذات الصلة بهذه الظاهرة في جامعاتنا وفي بلدنا، ليس فقط في الجامعات بل حتى في المؤلفات التي لا علاقة لها بالجامعة، في مجال الأدب، ولعلكم استمتمت في الصائفة الماضية إلى صراع دار في الجرائد حول أدبيين، كل واحد منهما اتهم الثاني بالسرقة، فالقضية ليست خاصة بالجامعات فقط، لكن بصفة عامة بالإنتاج العلمي والفكري.

قلت، وإذا كانت هذه الإحصائيات لا تشير إلى الجزائر، إلا أن ذلك لا يمنع من الإقرار بوجود بعض الممارسات ذات الصلة بهذه الظاهرة في جامعاتنا والتي وإن بدت محدودة وفي نطاق ضيق جدا، إلا أن التضخيم الإعلامي في تغطية بعض الحالات المعزولة، أدى إلى تزايد الحديث عنها، خاصة في السنوات الأخيرة، وهذا لا يعني أنها لم تكن موجودة في الستينيات والسبعينيات والثمانينيات، فأنا أذكر عندما كنت طالبا في الجامعة في السبعينيات، كانت هناك حالة

والعلمية، التي من المفترض أن تسير في فلكها، لتأسيس التراكم المعرفي الجاد، الذي تهدف الجامعة الجزائرية إلى بلوغه، وكذا الوصول إلى الاستراتيجيات المستقبلية واستشراف جامعة وباحثين ينافسون الآخر في مضمار البحث الأكاديمي الخلاق.

فهل وضعتم هذا الانشغال - السيد الوزير - ضمن أولوياتكم، لإيجاد سبل أخرى تحفظ قدسية البحث العلمي وهيبة الجامعة، شكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد القادر بن سالم؛ والكلمة للسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، لتقديم الجواب على السؤال، فليفضل.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي: شكرا سيدي رئيس الجلسة.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيد الوزير،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

السيدات والسادة ممثلو وسائل الإعلام،

وطبعا لا أنسى عضو مجلس الأمة المحترم صاحب

السؤال، الأستاذ الدكتور، عبد القادر بن سالم.

أود في مستهل هذا الرد، أن أشكركم وأن أشكر السيد عبد القادر بن سالم، على سؤاله الذي يطرح فيه مسألة شائكة تتعلق بالسرقات العلمية ووجاهة أنشطة وبرامج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر، أي أنه يطرح سؤالين متكاملين، ولاشك أن السيد عضو مجلس الأمة، يشاطرنني الرأي في أهمية ضبط مصطلح السرقة العلمية أو الانتحال، حتى تتمكن جميعا من مقارنة هذه الظاهرة، مقارنة موضوعية.

يقصد بالسرقة العلمية أو الانتحال، إعادة كتابة نص أو جزء من نص من دون ذكر المصادر؛ وعموما يمكن تعريف الظاهرة على أنها عملية نقل إنتاج فكري، سواء كان علميا، أدبيا أو فنيا لمؤلف ما، دون الاعتراف له بملكياته الفكرية بواسطة الإشارة البيبليوغرافية المناسبة والمتعارف عليها.

وعليه، فإن مفهوم الانتحال لا يقتصر فقط على نقل مقال من مجلة ما أو فقرة من كتاب ما، بل يتعدى ذلك إلى نسبة أفكار شخص ما دون ذكره، وتعد السرقة العلمية أو الانتحال

على مستوى الجامعات، لتشجيع الولوج الحر والمجاني للإصدارات العلمية عبر الأنترنت وباقي المصادر العلمية الأخرى وكذا التعريف بهذه الأعمال وضمن مقروئية أوسع لها.

وفي هذا السياق، فقد حققت إحدى الجامعات الجزائرية المرتبة الثالثة إفريقيا، والمرتبة 543 دوليا من بين 27000 جامعة، هذا بالإشارة إلى الذين يصفون الجامعات الجزائرية بأنها في ذيل الترتيب، فهذا ليس صحيحا، أقول بأن الجامعات المعنية بالترتيب في العالم هي 27000 جامعة، وبعض جامعاتنا يوجد في الألفين الأولى، فهل الجامعة التي توجد في الألفين الأولى هل نصفها بأنها في ذيل الترتيب؟! هذا سؤال مطروح.

إذن، إنشاء فهرس على مستوى الجامعات، لتشجيع الولوج الحر والمجاني للإصدارات العلمية عبر الأنترنت وباقي المصادر العلمية الأخرى، وكذا التعريف بهذه الأعمال وضمن مقروئية أوسع لها، وفي هذا السياق، حققت إحدى الجامعات الجزائرية المرتبة الثالثة إفريقيا، والمرتبة 543 دوليا، في مجال الإبداع القانوني والمؤسسي، علما أن جامعات وطنية أخرى حققت بدورها نتائج طيبة على هذا الصعيد، وكذلك وضع بوابة خاصة بالإعلان عن الرسائل والأطروحات المسجلة، وكذا إلزامية إيداعها بعد مناقشتها أو حتى قبل مناقشتها لدى مركز البحث في الإعلام الآلي والتقني، الذي يتكفل بتسيير هذه العملية التي من شأنها إضفاء مقروئية أكثر لمحتوى الرسائل والأطروحات، ومن ثم التقليل ما أمكن من حدة ظاهرة الانتحال والسرقة العلمية، ولاحظوا بأنني أستعمل كلمة الانتحال ولا أستعمل كلمة السرقة، لأنها تدخل في مجال القضاء، أما الانتحال فهو يدخل في المجال العلمي والأدبي والفكري.

إنشاء لجنة وطنية لاعتماد المجالات العلمية الوطنية والارتقاء بها إلى مستوى المعايير المعمول بها دوليا، والمعتمدة في مجال النشر حتى الفروع والتخصصات المختلفة.

هنا لا بد من الإشارة إلى أن هناك برمجيات لكشف الغش، ولكن هذه البرمجيات تهتم الآن بالنصوص المكتوبة فقط بالحرف اللاتيني، أما النصوص المكتوبة باللغة العربية، فلم يتم إلى الآن التحكم فيها، علما أن هناك محاولات على مستوى العالم العربي، فهناك مجموعة

من هذه الحالات المشهورة في ذلك الوقت، ولكن لم يسلط عليها الإعلام الضوء، فأصبح الإحساس وكأن هذه الظاهرة وجدت فقط في السنوات الأخيرة، لا بل كانت موجودة دائما، والدليل على ذلك هو أنها - الأستاذ وأنا نعرف هذا، لأننا من نفس التخصص - ظاهرة إنسانية عرفت في القديم وتصدى لها العلماء والباحثون، وخاصة العلماء العرب، فكتبوا فيها كتباً ومؤلفات كثيرة، وحددوا مستويات السرقة وتسميتها ومتى يسمى الأخذ سرقة ومتى يسمى انتحالا ومتى يسمى استعارة أو إعارة، فكل هذه الأمور تعرض لها الباحثون العرب، حتى في القرون الأولى، وفي القرن الثاني وفي القرن الثالث الهجري، وقنوها ووضعوا لها القواعد ووضعوا الإشارات والطرق لتفادي مثل هذه السرقات، حتى قال أحدهم ذات يوم، إن الأفكار في الحقيقة مطروحة في الطريق أو مرمية في الطريق واستعمالها هو الذي يختلف من إنسان إلى آخر، لأن الفكرة - بصفة عامة - هي ملك للجميع، لكن يختلف البشر في الحديث عنها بأساليب مختلفة، وعندما نأخذ الأسلوب هنا يعتبر سرقة، أما عندما تكون فكرة عامة أقول « إن الله جميل » فهي فكرة ليست ملكا لآخر، يستطيع كل واحد أن يعبر عن هذه الفكرة بأسلوبه، فحددوا - إذن - مجالات ومستويات السرقة.

وبهذا الخصوص، ومن الجدير بالذكر أن الانتحال العلمي في الجزائر يصنف كخطأ مهني من الدرجة الرابعة، تصل عقوبته إلى حد تسريح المنتحل، أي طرده من الجامعة، هذا بالنسبة للجامعة، وهذا طبقاً لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 08-130، المؤرخ في 03 ماي 2008، والمتضمن القانون الأساسي للأستاذ الباحث، وفي هذا السياق، فإن القطاع لم يدخر جهداً في تعبئة الهيئات ذات العلاقة، وفي مقدمتها اللجان العلمية والمجالس العلمية على مستوى مؤسسات التعليم العالي وهيئات البحث العلمي، وكذا مجلس الأخلاقيات والأداب الجامعية وفروعه المحلية؛ وتحسيسها بخطورة هذه الظاهرة وضرورة وضع التدابير الوقائية منها، فضلا عن اتخاذ الإجراءات الردعية الكفيلة بمعالجتها والتصدي لها.

ولتعزيز هذا المسعى، فإننا نعمل على دعم الآليات التي من شأنها تشجيع التعاون بين الجامعات ومراكز البحث، بما يضمن مقروئية أفضل للمذكرات والرسائل الجامعية وأعمال البحث المختلفة، لاسيما من خلال إنشاء فهرس

واحد، وأيضا سيساعدنا عندما نستعمله في التعرف على حالات الغش إذا وجدت.

هذا بالنسبة للشق الأول من سؤال الأستاذ، وبالنسبة للشق الثاني والمتعلق بالبحث العلمي، وفيما يتعلق بمضامين مشاريع البحث ومدى جهايتها وارتباطها بالواقع الاقتصادي والاجتماعي وقدرتها على تحقيق التراكم المعرفي المطلوب، فإن هذه المشاريع عادة ما تعد من قبل الخبراء والمتخصصين، قبل أن يتم اعتمادها من طرف لجان قطاعية مشتركة، بمراجعة البرامج الوطنية للبحث ذات الأولوية، وبالارتباط الوثيق مع الأهداف الكبرى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

وبخصوص تثمين نتائج البحث يجدر التذكير أنه من بين 2841 مشروعا وطنيا للبحث، جرى إنجازها خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2013، انتقى الخبراء أزيد من 300 مشروع بحث ذي قيمة مضافة ونتائج قابلة للتثمين، علما أن الإشكالية المطروحة اليوم وفي هذا المجال، إنما تتمثل في ضرورة دعم وتعزيز الهياكل القادرة على التكفل بتحويل نتائج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي إلى القطاع الاقتصادي، في شكل خبرات وخدمات ومنتجات وبراءات اختراع واستثمارات مبتكرة، وهو ما نسعى لتداركه في إطار مشروع القانون التوجيهي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، الذي يهدف من بين ما يهدف إليه، إلى مأسسة العلاقة بين الجامعة والمؤسسة وبين فضاء البحث والتطوير والفضاء الاقتصادي، علما أن مشروع القانون المذكور، قد تمت المصادقة عليه في الغرفة الثانية وسوف يناقش اليوم بعد الظهر إن شاء الله، عفوا، قد تمت المصادقة عليه في الغرفة الأولى، لقد صحح لي هذه المعلومة تمثل الحكومة، واليوم في المساء إن شاء الله أي بعد الظهر سيناقش على مستوى لجنة التربية والتعليم العالي والثقافة والشؤون الدينية هنا في مجلس الأمة، فالفرق بين القانون السابق وهذا القانون الحالي، باختصار شديد، هو أن القانون الأول كان قانون برنامج، فقد كان محددًا في الزمن، وهذا قانون توجيهي يترك المجال مفتوحًا للبحث العلمي، لأنه - كما تعرفون - فإن البحث العلمي يحتاج إلى نفس طويل، ولا يمكن تقليصه أو تحديده بمدة زمنية معينة، فبعض المجالات يحتاج إلى سنوات طويلة جدا، لاحظوا مثلا البحث عن العلاج للسرطان مازال مستمرا منذ عشرات السنين، ومازالت كل

بطاقة معلومات للدول العربية المشتركة الموجود بالقاهرة، والفهرس الثاني الموجود في الأردن، والذي يضم كل إنتاج الجامعات العربية، من خلال اتحاد الجامعات العربية، ونحن أعضاء في هذا الاتحاد، بل نحن من مؤسسي هذا الاتحاد، منذ سنة 1964، وهذا سيساعدنا على الأقل في التعرف على المجالات والأطروحات والرسائل الجامعية المكتوبة باللغة العربية، فعندما ندخلها في الشبكة الوطنية، يستطيع الأستاذ المشرف أو اللجنة أو أي عضو في اللجنة، عندما يدخل هذه الرسالة، لأننا نطلب من كل طالب، قبل أن نسلمه رخصة المناقشة، أن يعطينا الرسالة، أولا في شكل كتاب، وهو مجبر على إيداعها في شكل قرص في حاسبة إلكترونية، وبالتالي تسمح لنا العملية بإدخال القرص في الشبكة، وهذه المعالجة ستتم بطريقة آلية، وإذا بلغ الأخذ نسبة معينة، فسوف يستعمل الضوء الأحمر وينبهنا إلى مواطن السرقة، والمجال المسموح به عالميا هو 5%، وألا يتجاوز الأخذ من المصادر الأخرى بطريقة غير قانونية، لأن الأخذ بالطريقة القانونية مسموح، ومن حق أي إنسان أن يستشهد بنصوص من مجلات أو من كتب، ولكن بشرط أن يشير إليها، وأيضا من حقه أن يأخذ أفكار غيره، ولكن بشرط أن ينسبها إلى أصحابها، حتى لا يتهم بالسرقة.

فهذه العملية جارية - إن شاء الله - وسوف تعمم على كل جامعات الوطن؛ عندنا أيضا ومنذ عدة سنوات، ولكن - للأسف الشديد - ليس مستغلا كما يجب، لدينا ما يسمى بالنظام الوطني للتوثيق عن بعد أو عن طريق الخط (SNDN)، فهذا النظام كان مستعملا فقط من طرف بعض الأساتذة وبعض الباحثين، بينما نحن نشترك فيه كدولة أو وزارة، ومن المفروض أن يستفيد منه كل الطلبة دون استثناء، 1.5 مليون طالب من حقه أن يستفيد من هذا النظام، وهو مجاني، يوجد به مجموعة من بنوك المعلومات العالمية، ومئات الملايين من المقالات والدراسات والكتب بجميع اللغات وفي كل التخصصات، بالعربية وبالإنجليزية وبكل لغات العالم، وفي كل التخصصات الموجودة والمدرسة عندنا، وحتى المحاضرات مصورة من أكبر الجامعات، منها: هارفارد وأوكسفورد في جميع التخصصات، فهذا كله سيوضع تحت تصرف الطلبة والباحثين والأساتذة، أولا، سيكون له فائدة على المرود وعلى التحصيل العلمي لكل

الإنسانية، هي فعلا ظاهرة عالمية وليست مقتصرة على الجزائر فقط، وإنما أنا طرحت هذا السؤال من خلال ما طرح في المدة الأخيرة، وكما قال السيد الوزير، كان فيها نوع من التضخيم فعلا، لكن سأركز على نقطة معينة هنا وأختزل الباقي، لأن السيد الوزير قد أحاط بالموضوع، من خلال ما يراه مستقبلا مفيدا لصالح البحث العلمي والجامعي والفكري.

أركز فقط على نقطة أشار إليها زميلي، الأستاذ محمد الطيب العسكري، وهي نقطة الاختصاص، وأتحدث في هذه النقطة عن التخصص في جانب العلوم الإنسانية وأعطي أمثلة.

سيدي الوزير،

يجب التنبيه إلى نقطة مهمة، خاصة في العلوم الإنسانية، وجامعة بشار كنموذج والكثير من الجامعات على كل حال، ففيما يخص التخصص هناك بعض الأساتذة يدرسون مواد لا علاقة لها بتخصصهم مثلا هناك من يحمل ماجستير ودكتوراه تخصص أدب جاهلي، ويدرس مقاييس الرواية، وأنا لا أقلل من قيمة الأستاذ، فقد يكون لديه اطلاع، ولكن أعتقد أن التخصص هو شيء مهم، لأنه يجعل الأستاذ يبحث في ميدانه، فعندما أدرس مثلا الرواية، وقد بحثت فيها، سواء في الماجستير أو في الدكتوراه، سيتيح لي مجالاً أكبر للبحث في التخصص، أما عندما يفرض عليّ مقياس آخر مثلا، فإنني أهمل الجانبين، هذه مسألة يمكن أن تعالج بسهولة، وليست صعبة وإنما يجب احترام التخصص.

نقطة أخرى - سيدي الوزير - فيما يخص المشاريع، أي مشاريع البحث، فأحيانا هذه المشاريع على الرغم من وجود لجنة وطنية ولجان جهوية، إلا أنه أحيانا تمر هذه المسائل بطريقة نوعا ما.. لأن الكمال لله، فأنا كنت أتمنى أنه عندما يقدم الأستاذ مشروعه البحثي، يجب أن يدافع عنه أمام لجنة محايدة، فأنا عندما أختار مشروع بحث في كذا، مثلا في الرواية المغاربية، لأنه أحيانا وهذا لا يمكن أن ننكره، يعني بعض الأساتذة وفي ظرف دقائق معدودات يرسم مشروعا ويبعثه للجنة، وهنا تدخل عملية السرقة الفكرية، فكنت أتمنى أنه عندما أقدم مشروع بحث، يجب أن أدافع عنه أمام اللجنة، كما لو أنني أقدم رسالة، حتى أفنع اللجنة بهذا المشروع الذي أقدمه؛ وبالتالي تعرف اللجنة ما سأقدمه من إضافة فيما يخص هذا البحث الذي أتبناه لمدة سنة

الدول تقوم بهذا البحث العلمي في هذا المجال، وأيضا هذا البحث.

ثانيا، سنركز على هذه النقطة بالذات التي أشار إليها السيد عضو مجلس الأمة في سؤاله، وهي أنه سيعطي فرصة أكبر للمحيط الاقتصادي والاجتماعي لكي يتدخل بقوة في البحث العلمي، لأننا لاحظنا في العالم أن 80% من البحث العلمي، يتم في المجالات الاقتصادية والصناعية، وحوالي 20% أو أقل يتم في الجامعات، عندنا الأمر معكوس تماما، 80% أو 90% يتم في الجامعات وحوالي 10% أو أقل يتم في المؤسسات الصناعية والاقتصادية.

ولهذا، فإن مشروع البحث العلمي سيفتح المجال للشراكة بين الجامعة (البحث العلمي) وبين المحيط الاقتصادي والاجتماعي من خلال إنشاء مخابر مشتركة وسيسمح أيضا لطلبة الدراسات العليا في الدكتوراه، بأن يحضروا شهاداتهم في المؤسسة، وسيسمح أيضا للأساتذة بالانتقال والذهاب إلى المؤسسات والاشتغال فيها لفترة معينة، من خلال هذه المشاريع المشتركة، وأيضا، بالعكس، سيسمح للخبراء المنتمين إلى المؤسسات الاقتصادية بالمجيء إلى الجامعات والمشاركة بخبرتهم وبمعرفة.

هذا باختصار شديد - السيدات والسادة - عناصر الجواب على السؤال الذي كان يتضمن شقين، أشكركم على كرم الإصغاء، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد عبد القادر بن سالم هل يريد التعقيب على جواب الوزير؟ تفضل.

السيد عبد القادر بن سالم: شكرا سيدي الرئيس. أنا بدوري أشكر الأستاذ الدكتور، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، على هذه الإجابة القيمة والتي من خلالها أعطانا استراتيجية مستقبلية لمستقبل الجامعة الجزائرية، وهو ما نريده وما نلح عليه كأساتذة وكباحثين، من أجل أن تبقى الجامعة الجزائرية في الصدارة.

نحن لا ننكر أيضا أن الجامعة الجزائرية قد قدمت الكثير للمحيط الاقتصادي، وتتمنى أكثر، وكما قدمت الكثير للمحيط العالمي، من خلال باحثيها وعلمائها، في الحقيقة موضوع السرقات الفكرية أو الأدبية، حسب العلوم

أن هذا قد حدث في الجامعات الفتية وفي الجامعات النائية. لكن يمكن أن نتغلب على هذا، أولاً بما اقترحته على مستوى الوزارة من أننا - إن شاء الله - في السنوات القليلة القريبة، سنعيد النظر في جامعة التكوين المتواصل، بحيث وإن استمرت في جانب التكوين المتواصل، ولكن سنضيف إليها مهمة أخرى، ستدعم وستكون رافداً لمختلف الجامعات داخل الوطن، لأنها ستختص أيضاً في القيام بالتعليم عن طريق الخط أو النقل عن بعد، ونقل المحاضرات التي تجري هنا أو في الجامعات الكبرى، في التخصصات الكبرى ونربطها بالجامعات؛ وكما تعرفون جامعات الوطن بها ثلاثة اتجاهات فهناك جامعات الشمال وجامعات الهضاب العليا - إذا صح التعبير - وجامعات الجنوب ومستويات التأطير متفاوتة، ليس دائماً لصالح الشمال، بل أحياناً لصالح الجنوب، فقد نجد بعض المختصين في الجنوب ولا نجدهم في الشمال، إذن، هذا التكامل بين القدرات الموجودة عندنا، نستطيع، إذا استعملنا هذه الوسائل الحديثة، أن نستعمل بطريقة عقلانية ورشيده الإمكانات البشرية المتوفرة عندنا، وبذلك يستفيد كل أبناء الوطن من هذه القدرات، من خلال استغلال هذه الوسائل الحديثة، هذا بالنسبة للنقطة الأولى.

النقطة الثانية الخاصة، بمشاريع البحث، فأحياناً في البحث، ربما صحيح، أن اللجنة تنظر من خلال وريقات بسيطة وتحكم على البحث بأنه مرفوض، فالنص القانوني الجديد الذي سنعرضه أو سنناقشه هذا المساء مع السادة أعضاء اللجنة، يلح في إحدى موادها على ضرورة وعلى إمكانية حضور الباحث والدفاع عن بحثه أمام اللجنة، يعني هذا الانشغال قد أخذ بعين الاعتبار، لأن مشروع القانون وقبل أن يقدم إلى البرلمان، طبعاً تحت استشارة واسعة للباحثين وللهيئات وللمحيط الاقتصادي والاجتماعي، حتى توصلنا إلى صيغة لا نقول بأنها كاملة، فالكمال لله، ولكن تناولت كل الانشغالات التي كانت مطروحة ومنها هذا الانشغال بالذات، وهو إعطاء الإمكانية لأصحاب المشاريع أن يكون لهم حق الطعن أولاً، وبعد ذلك لهم أن يقفوا أمام اللجنة للدفاع عن مشاريعهم مع التوضيح، لأن المشاريع مختلفة ومتعددة، واللجان ليست متخصصة في كل شيء، لا نستطيع أن نصنع لجنة متخصصة في جميع مجالات البحث العلمي، فهي كثيرة ومتنوعة، ولربما ليس

أو سنتين؛ وبالتالي نكون قد أسهمنا جميعنا في الرفع من القيمة العلمية للجامعة الجزائرية.

شكراً للسيد الوزير، ونحن مطمئنون لوجودك في هذا القطاع ولا يختلف اثنان بأنك سترى أشياء قد لا نراها، وهي في خدمة الجزائر والجامعة الجزائرية وشكراً.

السيد رئيس الجلسة: شكراً للسيد عبد القادر بن سالم؛ والكلمة مجدداً للسيد الوزير إن أراد الرد على تعقيب السيد عبد القادر بن سالم، تفضل سيدي.

السيد الوزير: شكراً سيدي رئيس الجلسة والشكر الجزيل للسيد الدكتور، عبد القادر بن سالم، على الملاحظات القيمة، وهو فعلاً قد أشار إلى نقطتين أساسيتين: (1) الأولى متعلقة بالاختصاص،

(2) الثانية متعلقة بإمكانية دفاع الباحث أو المترشح للبحث عن مشروع بحثه.

- فيما يخص الاختصاص - ربما - هذه ظاهرة أو هذا مرض عندنا في الجزائر، ليس فقط في التعليم العالي ولكن - للأسف الشديد - في المنظومة التعليمية بصفة عامة، بحيث للضرورة أحياناً وليس قصداً، الجامعة جعلتنا نطلب من أستاذ في الأدب العربي أن يدرس العلوم الإسلامية، وأستاذ في الكيمياء يدرس العلوم التربوية أو الفيزياء، فهذه للضرورة وهي ظاهرة موجودة عندنا، ولكنها بدأت تتقلص شيئاً فشيئاً، الآن هي غير موجودة في الجامعات الكبرى، نظراً لوجود عدد كبير من الأساتذة المتخصصين ولحسن الحظ، لو أحصينا عدد الذين كوتهم الجامعة منذ الاستقلال إلى الآن لدينا عشرات الآلاف والحمد لله، مقارنة بالسنوات الأولى بعد الاستقلال، ليس هناك أي مجال للمقارنة، لكن مع ذلك فأنا أريد أن أشير إلى أمر بسيط فقط، دائماً أشبه الأستاذ المختص مثل الطبيب المختص، فهذا الأخير قبل أن يصبح مختصاً كان طبيباً عاماً، والطبيب العام من المفروض أنه قد درس جميع الأشياء العامة وعندما انتقل إلى مرحلة أخرى تخصص، كذلك أستاذ الأدب أو أستاذ الرياضيات، كان في مستوى اليسانس له إمام عام بالمبادئ العامة، وفيما بعد تخصص في نقطة ضيقة، ولكن هذا لا يمنع عند الضرورة أن نستعين به، عنده معارف عامة وليست دقيقة كالأستاذ المختص، ولكن للضرورة نحتاج إليه، فأنا أعرف

هناك أحسن من صاحب البحث يمكن أن يدافع عن بحثه،
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ بهذا نكون
قد استنفدنا جدول أعمال جلستنا هذه، بالاستماع إلى
الأسئلة الشفوية المبرمجة وإلى الإجابات عنها.
أشكر الزملاء أعضاء المجلس الذين عبروا ونقلوا
جملة من الانشغالات عبر آلية الأسئلة الشفوية، والشكر
موصول أيضا إلى السادة الوزراء الذين قدموا الإجابات
على الانشغالات والقضايا المعبر عنها في القاعة؛ شكرا
للجميع والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة عند منتصف النهار
والدقيقة الخامسة عشرة

محضر الجلسة العلنية الثالثة
المنعقدة يوم الخميس 15 محرم 1437
الموافق 29 أكتوبر 2015

الرئاسة: السيد عبد القادر سهلي، نائب رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف؛
- السيد وزير التكوين والتعليم المهنيين؛
- السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات؛
- السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة
والدقيقة الخامسة عشرة صباحاً

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
السادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
بداية، لا يسعني إلا أن أترحم على أرواح حجاجنا
الميامين الذين وافتهم المنية بالبقيع المقدسة سائلين الله عز
وجل أن يسكنهم فسيح جنانه، إنا لله وإنا إليه راجعون.
سيدي الوزير،

طبقاً لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادتين 68 و71
من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ في 08 مارس
1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني،
ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما
وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معالي السيد وزير
الشؤون الدينية والأوقاف السؤال الشفوي الآتي نصه:

السيد الوزير،
لا يمكن لأحد أن ينكر الجهود المبذولة من طرف
القائمين على قطاع الشؤون الدينية، قصد تقديم أحسن
الخدمات لحجاجنا الميامين.

السيد الوزير،
رغم هذه الجهود، فإننا نعتبر أن المبلغ المحدد لأداء
مناسك الحج باهظ، بالنظر للنقائص المسجلة بعد كل موسم

السيد رئيس الجلسة: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة
والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.
بعد الترحيب بالسادة الوزراء ومساعدتهم؛ يقتضي
جدول أعمال هذه الجلسة طرح عدد من الأسئلة الشفوية
تقدم بها أعضاء مجلس الأمة لقطاعات وزارية مختلفة
والاستماع إلى أجوبة أعضاء الحكومة عليها.

إذن، عملاً بأحكام المادة 134 من الدستور والمواد من
68 إلى 71 من القانون العضوي رقم 99-02، الذي يحدد
تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما،
وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة والمادة 76
من القانون الداخلي لمجلس الأمة، نشرع في الاستماع إلى
الأسئلة الشفوية المبرمجة وكذا الردود عليها.

بداية، أحيل الكلمة إلى السيد مسعود بودراجي، لي طرح
سؤاله الشفوي على السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف،
فليتفضل مشكوراً.

السيد مسعود بودراجي: بسم الله الرحمن الرحيم،
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
معالي وزير الشؤون الدينية والأوقاف المحترم،
السادة الوزراء المحترمون،

التالية مع ملاحظة أن كل من السؤال والإجابة دُبجتا قبل الموسم الحالي:

بخصوص الإجراءات المتخذة من قبل دائرتنا الوزارية، فقد تضمن مخطط عمل الحكومة، من أجل تنفيذ برنامج فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، في مجال الشؤون الدينية والأوقاف على الفقرة التالية:

«واجب تحسين تأطير حجاجنا الميامين وظروف التكفل بهم في البقاع المقدسة، وفق برنامج خماسي ينتهي في سنة 2019» وبذلك فإن ورقة استراتيجية الوزارة تقوم دعائمها على ضرورة توفير الظروف الملائمة لتأدية ضيوف الرحمن لمناسكهم وشعائرهم الدينية على أحسن وجه، وهو ما حملنا على المبادرة بشكل استباقي هذه السنة بجملة من التدابير التي تمت مباشرتها بمناسبة التحضير والإعداد للموسم مع الملاحظة - مرة ثانية - بأن هذه التدابير قد طبقت في الميدان وإن كنت سأذكرها على وجه البرنامج وسوف يأتي تقويمها بمجرد اجتماع مجلس وزاري مشترك، الذي نقوم من خلاله الأداء ومدى نسبة إصابة الأهداف.

قلت هذا البرنامج الذي نقدر بأنه سيكون له الدور الكبير في تخفيف العبء عن حجاجنا الميامين أثناء إقامتهم بالبقاع المقدسة والمتمثل في:

- فيما يتعلق بالإقامة، فإن حجاجنا جميعا سواء كانوا من الحجاج الذين هم تحت مظلة الديوان الوطني للحج والعمرة أو حجاج الوكالات السياحية العمومية والخاصة، فإن إقامتهم كانت في عمائر وفنادق تقع كلها في مناطق قريبة من الحرمين في كل من مكة المكرمة والمدينة المنورة، إذ لا يضطر الحاج حينئذ إلى استعمال وسيلة نقل أي كانت، وهي - أي هذه الفنادق - قريبة جميعا، بعضها من بعض.

- فيما يتعلق بالخدمات التي تقدمها البعثة لكافة الحجاج، من رعاية صحية وتوجيه وإرشاد التائبين وخدمات الفنصلية وفتوى وإرشاد ديني وغيرها، فهي خدمات لصيقة بالحجاج من حيث القرب والانتشار والتنوع، كما أن الاستفادة منها لا تتطلب عناء كبيرا، لأن كل رحلة من الرحلات الجوية أو أغلبها كانت مؤطرة بمرافقين يقيمون بنفس الفنادق وينقلون مع الحجاج في المشاعر.

- العمل بنظام الإعاشة أو الإطعام طيلة مدة إقامة الحاج بالبقاع المقدسة، سواء في عمائر الإقامة وفنادقها وكذلك

حج، والمشاكل المتكررة، مثل نوعية الفنادق المخصصة للحجاج الجزائريين وبعدها عن الحرم والاكتظاظ في الغرف، والمشاكل التي تصادفهم في منى وعرفات... إلخ. السيد الوزير،

إن الحاج الجزائري الذي يدفع مبلغ 360.000 دج مقابل تكاليف أدائه مناسك الحج، لا يجد في الواقع ما يقابل هذا المبلغ من خدمات، مقارنة بعدة دول أخرى التي يدفع حجاجها مبلغ مالي أقل مما يدفعه الحاج الجزائري مقابل خدمات في المستوى.

السؤال المطروح: ماهي الإجراءات التي ستتخذها الوزارة لتحسين الخدمات المقدمة لحجاجنا؟ وهل هناك تفكير في مراجعة مبلغ تكلفة الحج للسنوات القادمة؟ وشكرا. تقبلوا مني، معالي الوزير، فائق عبارات التقدير والاحترام.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد مسعود بودراجي؛ الكلمة للسيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف، فليفضل مشكورا.

السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد؛ سيدي رئيس الجلسة، السيدات الفضليات والسادة الأفاضل أعضاء مجلس الأمة العامر، زملائي أعضاء الحكومة، أسرة الأعلام،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته وبعد؛ إجابة على السؤال الشفوي الذي تفضلتم - سيدي - بطرحه مشكورين، بموجب الإرسال المؤرخ في 30 من شهر أفريل من السنة الجارية، حيث سألتكم عن ماهية الإجراءات المتخذة من قبل دائرتنا الوزارية، قصد تحسين الخدمات المقدمة لحجاجنا الميامين، وهل هناك تفكير في مراجعة تكلفة الحج في هذا الموسم.

وإنني إذ أتوجه لكم أولا بجزيل الشكر على اهتمامكم بهذا الموضوع وعلى مقاسمتكم الانشغالات ذات الصلة بتسيير الشأن الديني، فإنني أشرف بإعطاء التوضيحات

سيدي العضو، بخصوص مراجعة تكلفة الحج هذا الموسم وفي المواسم القادمة، فإنه من المعلوم أن التكلفة لا تقبل المراجعة بالزيادة والنقصان، مادام أن هناك مجموعة من الاشتراطات المالية، يتعين الإذعان لها، دون أن يكون للدولة هامش للتدخل، فالظروف التي تليها مقتضيات سوق العملة العالمية وكذلك سوق العقار في العمائر وخدمات المشاعر والنقل وغيرها، لا تترك مجالاً من أجل التنبؤ بتخفيض التكلفة أو ارتفاعها، إلا بعد المعاينة الميدانية ومعرفة سعر السوق في ذلك الزمان.

وحرصاً منا على توفير ظروف الراحة وتقديم أفضل الخدمات والأمن لحجاجنا الميامين، فقد تكفلت الدولة لهذه السنة ولأول مرة بخدمات الإعاشة، لتقدر التكلفة عن كل حاج بـ 20 ألف دينار جزائري من المال العام، في حين يصرف المبلغ الذي يدفعه الحاج المتمثل في 312005 دج في التفاصيل الآتية:

- السكن بمكة المكرمة يكلف الحاج 170.981.20 دج،
- السكن بالمدينة المنورة يكلف الحاج 26.304.80 دج،
- حقوق التنازل لسلطات المملكة العربية السعودية لتنظيم الحج تكلف 24752.82 دج،
- الخدمات الإضافية في النقل والأفرشة تكلف الحاج 14204.59 دج.
- رصيد الحاج الذي يستلمه عملة صعبة فيما يعادل 600 أورو 65768 دج،
- الإعاشة 20.000 دج كانت على عاتق الدولة.

وهكذا فإنكم تلاحظون بأن التكلفة موزعة توزيعاً موضوعياً على كل فقرة وعلى كل وحدة من وحدات تنظيم الحج؛ وسوف لن أفاجئكم إذا قلت بأن تكلفة الحج هذه السنة كانت أخفض تكلفة من السنوات الماضية، لولا ارتفاع سعر السوق الدولية وارتباط عملة الدولة المضيئة بالدولار الأمريكي.

تلكم هي أهم النقاط، سيدي العضو، سيداتي، سادتي الحضور، التي تطبع تحسين خدمة الحج هذا الموسم، أملاً أننا قد وفقنا في الإجابة عن سؤالكم، شاكرًا لكم حسن انشغالكم بما يخدم راحة الحجاج الميامين الذين نترحم عليهم، ونرجو المولى عز وجل أن يتقبل أولئك الذين استشهدوا في صعيد منى وتحت الرافة التي هوت في الحرم المكي ضمن الشهداء والصالحين، والسلام عليكم.

بالمشاعر، بعرفات ومنى، وقد تسنى للحاج التفرغ للعبادة، بمقتضى هذه الخدمة، وهو جديد هذا الموسم، وأفيدكم بأن الدولة الجزائرية قد حملت على عاتقها التكلفة المالية لإعاشة كافة الحجاج، كمساهمة منها في تخفيض التكلفة العامة للحج.

- تحسين خدمات النقل ما بين المدن: جدة، مكة المكرمة، المدينة المنورة بحافلات ذات نوعية أحسن من التي كانت من قبل، ومنها ما هو جديد يستعمل لأول مرة ويتوفر على خدمات الاتصال، لتسهيل اتصال الحجاج بذويهم، حتى وإن كانوا على متن هذه الحافلات، وأيضا تحسين خدمات النقل إلى المشاعر من مكة المكرمة أو بين عرفات ومنى وتدعيمها بحافلات إضافية لتدارك التعطيل والنقص.

- تحسين خدمات الإقامة بالمشاعر عبر تجهيزات إضافية في الخيام وحولها والإشارة هنا إلى المكيفات الصحراوية من نظافة ومياه وقوارير مياه وتفويج، بمواكبة الحجاج وتأطيرهم أثناء رمي الجمرات وغيرها.

- الإعداد المبكر لطاغم البعثة مع التشبيب والتكوين المفيد والمركز والعلمي لأدق تفاصيل عمل البعثة.

- التركيز على تحسين نوعية الحجاج بواسطة كافة الوسائل المتاحة عبر الدروس المخصصة في المساجد وأيضا عبر وسائل الإعلام المختلفة، عمومية وخاصة، بوقت كاف قبل توجه الحجاج إلى البقاع المقدسة.

- المرافقة الدائمة للحجاج من مطار الإقلاع إلى العودة إلى أرض الوطن، بمرافقة مرشد ديني ومرشدين من الحماية المدنية.

- إستحداث المسار الإلكتروني الذي يعتبر بوابة إلكترونية تضم جملة من النوافذ التي تجمع المعطيات المترابطة التي تخص المراحل والخطوات التسلسلية لتنظيم الإجراءات والتدابير الخاصة بعملية الحج، ومن مزاياه: ربط تأشيرة الحج بكافة الخدمات بالبقاع المقدسة والمسماة حزمة الخدمات أو (Package) وتضم الإسكان والنقل والإعاشة.

- ربح الوقت في مختلف الإجراءات على مستوى البقاع المقدسة باستعمال الإعلام الآلي على نطاق واسع.

- الدفع الإلكتروني لمختلف المستحقات المالية المترتبة على عملية الحج.

وسوف تقوّم هذه التجربة الأولى من نوعها في الجزائر بعد اجتماع المجلس الوزاري المشترك.

شوارع تنقلاتهم وفي عرفات ومنى وفي خيمهم، فضلا عن فريق التفتيش الذي كان يرافق البعثة هذه السنة.

سوف نحسن هذه الأمور، من خلال التقويم الموضوعي والذي سوف يكون في المجلس الوزاري المشترك الذي سيتفضل برئاسته دولة الوزير الأول.

أما عن تجارب الأمم الأخرى، فقد بادرت الجزائر كذلك إلى الاستفادة منها، وسوف يزور الجزائر وفد من وزارة الحج الماليزية قريبا، وسوف تتبادل التجارب وننظر في الآليات التي نرتقي فيها بأداء الحج في الجزائر، الذي قلت لكم -وقد أعطيتموني الفرصة مشكورين - أنه في مخطط عمل الحكومة وتطبيقا لتوجيهات فخامة رئيس الجمهورية وأنه ينبغي في كل مرة وفي كل الحالات أن نصل في سنة 2019 إلى حج من دون مشاكل، متخلصين من تلك الزعانف التي كانت تعيق تنظيم الحج، متخذين إجراءات تشجيعية تجاه الوكالات أو الأفراد أو الإطارات الذين بذلوا الجهد المطلوب، ومتخذين إجراءات عقابية تجاه الوكالات وتجاه الإطارات الذين قصروا أو أسأؤوا إلى كرامة الحاج الجزائري، شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا؛ نبقى مع قطاع الشؤون الدينية والأوقاف والكلمة للسيد محمد بن طبة، لي طرح سؤاله الشفوي، فليفضل مشكورا.

السيد محمد بن طبة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي الكريم.

سيدي رئيس الجلسة، معالي الوزراء الأفاضل، ممثلي الحكومة والوفد المرافق لهم،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الأفاضل، أسرة الإعلام، الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بداية، أترحم على تلك الأرواح الطاهرة البريئة التي صعدت إلى بارئها في الليالي العشر وما قبلها وما بعدها، وأشفع بالتهنئة بمناسبة الشهر المجيد، شهر نوفمبر، وقبل أن أطرح السؤال، أريد أن أشير إلى أن السؤال طرح قبل أمة من الزمن ولعل بعض ماجاء فيه قد شهد إجابات ميدانية؛

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد مسعود بودراجي هل يريد التعقيب على جواب السيد الوزير؟

السيد مسعود بودراجي: شكرا للسيد الوزير على عناصر الرد التي تفضلتم بها، كما أشكركم على الجهود المبذولة لتطوير القطاع الجدد حساس الذي تشرفون على تسييره، وأثمن ما تقوم به دائرتكم الوزارية من مجهودات لتقديم أحسن الخدمات لحجاجنا الميامين وتوفير الراحة التامة لأداء مناسك الحج في أفضل الظروف.

سيدي الوزير، من المفروض أنه بعد القيام بأي عمل، أن نقوم بإجراء تقييم لهذا العمل والوقوف على الإيجابيات وتثمينها وحصر النقائص لمعالجتها وتفاديها في المستقبل.

سيدي الوزير، من بين النقائص المسجلة في كل موسم حج، تضاعف عدد التائهين وهناك أقتراح وضع تدابير محكمة للحد من هذه الظاهرة، وذلك بتكليف أعضاء من البعثة يكونون مزودين بأعلام وطنية ولباس مميز للبعثة، تكون مهمتهم إرشاد حجاجنا فقط.

سيدي الوزير، إننا إذا طرحنا سؤالاً على أي عائد من البقاع المقدسة سواء الحاج والمعتمر، إلا ويقول لك إنه منبهر بتنظيم بعض البعثات، لاسيما الدول الآسيوية، فلماذا لا نأخذ بتجربتهم في تنظيمنا لشعائر الحج والعمرة؟ كما أقتراح معاينة الوكالة السياحية المخالفة لدفتر الشروط، بحرمانها من تنظيم الحج والعمرة مستقبلا وتسليط عقوبة مالية باهظة عليها وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد مسعود بودراجي؛ الكلمة مجددا للسيد الوزير ليرد على التعقيب.

السيد الوزير: شكرا سيدي الرئيس؛ شكرا سيدي العضو.

فعلا، سوف يجتمع المجلس الوزاري المشترك لتقويم التجربة الأولى من نوعها التي أدخلناها على تنظيم الحج والتي أخذت في الاعتبار جملة الملاحظات التي أبدتوها ويبيدها الحجاج وأنا أخالطهم في عمارات إقامتهم وفي

أتوجه من خلال هذا المنبر الموقر إلى حضرة العضو الفاضل بخالص التحيات شاكرا له اهتمامه بالقطاع وتفاعله مع قضايا الأمة الجزائرية، لاسيما فيما يتعلق بالمرجعية الدينية الوطنية التي تسمح لشعبنا الجزائري أن يظل موحدا متماسكا، وإنه لا جدال - كما قدمتم - في أهمية الحفاظ على هذه المرجعية الدينية الوطنية، لتحقيق الانسجام الاجتماعي وإرساء دعائم الأمن الفكري في المجتمع، ومن دونها - أي المرجعية الدينية الوطنية - يغرق المجتمع في فوضى دينية، أجلى مظاهرها فوضى الفتاوى التي قد تصل إلى الحد الذي يهدد استقرار البلد واستمراره.

وإذ نقدر لسيادة العضو اهتمامه بهذا الأمر الحيوي، فإننا نطمئن به بأن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، في إطار مخطط عمل الحكومة، قد أخذت على عاتقها كل ما من شأنه الحفاظ على هذه المرجعية وتعزيز حضورها في المشهد الديني، سوف ينتهي جهدها في فجر سنة 2019 بتقديم القانون التوجيهي للعمل الديني في الجزائر الذي يرسى ويضمن حماية المرجعية الدينية والوطنية، وفي الوقت الراهن فإننا نقوم بضبط الفتوى وتنظيمها، بحيث لا يفترض من خارج النسق الذي ارتضيناه على امتداد قرون من الزمن، وشكل مرجعيتنا، ولا يفتى إلا داخل الإطار القانوني المتمثل في المجالس العلمية الولائية، سواء في المساجد أو في وسائل الإعلام أو من خلال مكاتب الفتوى المركزية أو عبر مديرياتنا الولائية، وأما ماشد من هذه الحالات، فهي حالات معزولة ونتاجها من خلال مصالحنا المختصة وتتابعها بالتنسيق مع مصالح أخرى تهتم بهذا الشأن الحساس للأمن الوطني.

ثانيا، توحيد الخطاب المسجدي وترشيده، بحيث يبقى عامل وحدة وتوحيد ودعم تعزيز لهذه المرجعية، مع وضع آليات التحكم والتأطير وأساسا لتقوية جهاز التفيتش البيداغوجي الذي تزداد قوته في وزارة الشؤون الدينية والأوقاف سنة بعد سنة بفعل التكوين وبفعل التوظيف.

إن الشعائر الجماعية هي مظهر من مظاهر الوحدة المذهبية في أي بلد؛ وعليه، فإن منظومة تكوين الأئمة في معاهدنا التي وصلت إلى العدد 14 تأخذ هذا الأمر بجد من خلال السهر على تخريج أئمة أوفياء للممارسة الشعائرية، في إطار المرجعية الدينية الوطنية، وهذه المعاهد التي تعززت بالمدرسة الوطنية التي فتحت ولأول مرة في تاريخ الجزائر

ومع ذلك أقول معالي الوزير: إسمحوا لي أن أطرح السؤال الشفوي الآتي:

إن وزارة الشؤون الدينية تعمل جادة على توحيد المرجعية، خاصة في المؤسسات الرسمية، حتى يبقى الشعب الجزائري موحدا متماسكا بعيدا عن الفرقة التي قد تكون من أهم أسبابها اختلاف المرجعيات الدينية. ومن بين هذه الجهود دعوة الأئمة إلى اعتماد المذهب المالكي في الفتوى واعتماد قراءة ورش في إقامة الصلاة والتراويح وتحفيظ النشء.

لكن للأسف مازال الكثير من الأئمة والرسميين يعتمدون غير المذهب المالكي في الفتوى، بل مازال فيهم من يدعو العوام إلى اللامذهبية بكل أخطارها وماتسببه من فوضى وفرقة.

ومازال فيه الكثير من يؤمنون الناس، يعتمدون قراءة حفص في سائر الصلوات.

أما في رمضان فالأمر أكبر من هذا، إذ نجد الدروس التي تسبق التراويح يقدمها أناس لا مرجعية لهم ويتداول على صلاة التراويح أحيانا ثلاثة لا يكادون يكملون حزبا واحدا وبقراءة حفص، وإهمال لقراءة ورش.

إننا نعلم جهود الوزارة في هذا المجال، ولكن إلى أي مدى هي ماضية في تطهير الساحة من أسباب الفرقة وتدعيم الوحدة الوطنية؟

وما أسباب الممارسات المضادة الباقية على الساحة؟ تفضلوا منا - معالي الوزير - فائق التقدير والتبجيل والاحترام.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد بن طبة؛ الكلمة للسيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف، لتقديم الجواب عن السؤال، فليفضل مشكورا.

السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السادة الحضور، السلام عليكم جميعا ورحمة الله وبركاته وبعد؛ فإجابة على سؤالكم الشفوي - سيدي محمد بن طبة - الذي تفضلتم بطرحه مشكورين ضمن الإرسال المؤرخ في 26 من شهر مارس من السنة الجارية، فإنه يطيب لي أن

«ومن يخرج من بيته مهاجرا في سبيل الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله وكان الله غفورا رحيما». أعزي عائلات شهداء منى، كما أبارك لهم بالشهادة. طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 99 - 02، المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم سؤالاً شفويا التالي نصه:

أصبحت زيارة البقاع المقدسة (الحج) مطمح فئة كبيرة من الجزائريين وأمام ظاهرة فوز الحجاج في القرعة للمرة الثانية والثالثة وحرمان من لم يحج في حياته، نطلب فرض نسبة مرتفعة لمن سبق له أن ذهب إلى الحج تقدر بـ 40% من تكاليف الحج وهذا لا يمنع طالبي تأشيرة المجاملة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد جمال سعيد؛ والكلمة للسيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف، لتقديم الرد على السؤال، فليفضل مشكوراً.

السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله أما بعد؛ السادة الحضور، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

قد تفضلتم، سيدي العضو المحترم، بطرح سؤال لعلي أقرؤه من مصدره، تقترحون من خلاله فرض زيادة تكلفة الحج بنسبة 40% لكل من يرغب في الحج للمرة الثانية أو الثالثة، حتى تتاح الفرصة أمام جمهور المواطنين المنتظرين لأداء ركن الحج.

ورداً على هذا الاستفسار والاقتراح في أن واحد، أسجل معكم سيادة العضو أن عدد المقبلين على قرعة الحج كل سنة هو فعلاً في ازدياد ملحوظ، وهي في تقديرنا ظاهرة إيجابية تتم عن تمسك هذا الشعب بدينه وحرصه على أداء فرائضه، غير أن نسبة من يفوزون في هذه القرعة أقل من المرجو، بالمقارنة مع عدد المسجلين وذلك لأن العدد المخصص لكل بلد أو لبلدنا على الأقل والتي تحدده السلطات المشرفة على تنظيم الحج هو بنسبة حاج واحد لكل ألفي نسمة، وقد

تخصص (إمامة LMD) تحت الوصاية المشتركة لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وكذلك العمل على غرس قيم القرآن الكريم وتحفيظه وطبع المصحف الشريف وتوزيعه على المساجد وفق الرواية المعتمدة «رواية ورش عن نافع» وتوجيه الأئمة بيداغوجيا بالقراءة وفقها، من حيث هي من الركائز التي تعزز الهوية الوطنية لبلدنا، ويبقى العمل متواصلاً وسوف يكشف الميدان عن جدية وزارة الشؤون الدينية والأوقاف ضمن جهودها في الحكومة وفي إطار الجهد الوطني لحماية وترقية الثوابت الوطنية وهو الدفاع عن الطابع الجمهوري للجزائر والدفاع عن الموروث الحضاري لها، بالتنسيق والتشاور مع كل الفاعلين الاجتماعيين؛ وإذ أكرر شكري لكم، سيدي العضو، على حسن اهتمامكم، فإنني أدعو الله عز وجل حسن التوفيق وحسن السداد والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد محمد طبة هل يريد التعقيب على جواب السيد الوزير؟

السيد محمد بن طبة: بسم الله الرحمن الرحيم، ليس لدي تعقيب إلا كلمة بسيطة جداً، تساءل بعض المشاركة عن سبب وحدة المغرب العربي، ثم بعد بحث طويل قال: إن مختصر «خليل» على مافيه من آراء ضعيفة، استطاع أن يوحد المغرب العربي والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكراً؛ نواصل دائماً مع قطاع الشؤون الدينية والأوقاف والكلمة للسيد جمال سعيد، فليفضل بطرح سؤاله الشفوي مشكوراً.

السيد جمال سعيد: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي رئيس الجلسة المحترم،
معالي الوزراء،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الوزير - تفعيل المساجد ولم لا الجمعيات لتوعية وتحسيس الناس لتحفيزهم، فالتقرب من الله لا يعني أن أؤدي فريضة الحج كل سنة أو حجّات متتالية، فالحج حجة واحدة والزكاة والصدقات تقربك من الله، وأنا لست من أهل الاختصاص.

تقهقر الدينار لا نحس به إلا في مواسم الحج، هل يسمح للضمير الجزائري أن تصرف 100.000 سنتيم بـ 18 ريال سعودي؟ ومن سبق له الحج فلا ينبغي حصوله على الصرف، ما يقارب 600 أورو، كون هذه الفئة تحصلت على جوازات مدبرة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد جمال سعيد؛ والكلمة مجددا للسيد الوزير.

السيد الوزير: شكرا للسيد الرئيس والسيد العضو؛ وأنا أستوعب من تدخلكم، هذا الواجب الذي أخذناه على عاتقنا وهو ترشيد الحج وترشيد المجتمع من خلال المساجد ومن خلال وسائل الإعلام المتاحة. كثير من الأمور ينبغي أن تتغير، ولكن صدقوا بأنه لا يخرج في الحج من الجزائريين إلا ما هو في حدود 28.800 المعقودة أو 36.000 جزائري المتاح لهم الحج، سواء كان هؤلاء قد استفادوا من القرعة أو حصلوا على جوازات عن طريق المجاملة، ففي كل الحالات، فإن الجزائر تحملت على عاتقها مسؤولية التكفل بالسهم الذي أعطي لها ولن تفكر في أن تقلصه بأي وجه من الوجوه، فهي شعيرة من الشعائر وهو حق للمواطن الجزائري والجزائر مازالت بخير حتى تتكفل - إن شاء الله تعالى - بكل أبنائها في الحج وفي العمرة وفي كل شؤون حياتهم الدينية والاجتماعية.

السيد رئيس الجلسة: أود أن أذكر هنا بملاحظة جاءت على لسان عضو الحكومة بخصوص تواريخ الأسئلة الشفوية التي تقدم بها أعضاء مجلس الأمة، كونها تعود إلى الفصل الأول الجاري، فأقول إن مكتب المجلس قد أحال هذه الأسئلة الشفوية في حينها، ولكن أجندة أعضاء الحكومة وكذلك مصادفة يوم انعقاد الأسئلة الشفوية - أي يوم الخميس - لبعض الأعياد الوطنية والدينية هو الذي أدى إلى هذا التأخر لطرح هذه الأسئلة الشفوية في وقتها وشكرا.

تقلص في السنوات الثلاث الأخيرة بنسبة 20% بالنظر لأشغال توسعة الحرمين الشريفين، فأصبح نصيب الجزائر 28.800 حاج، بدل 36.000 حاج جزائري، ولعلنا نعود هذه السنة، أي الموسم المقبل إلى عدد 36.000 حاج جزائري أو أزيد بالنظر إلى ازدياد عدد السكان.

وقصد إعطاء الحظ الأوفر لمن لم يسبق لهم الحج، وهو موضوع انشغالكم، فقد أصدرت السلطات الجزائرية تعليمة تمنع كل من فاز في قرعة الحج من تسجيل نفسه مرة أخرى إلا بعد مرور 5 سنوات، وهو نظام تعمل به عديد الدول الإسلامية.

وأما بخصوص فرض زيادة في المبلغ المالي لمن يرغب في الحج مجددا فهو اقتراح، وإن كنا لا نتقاسمه معكم، فإننا نأخذ منه المغزى وهو واجب إعادة النظر في تنظيم القرعة وواجب إعادة النظر في نسبة الذين يترشحون للحج من حيث السن ولعله من حيث الجنس.

أنا لا أستبق الأحداث، لكن أعدكم أن هناك ثورة سندخلها في تنظيم الحج سنة بعض سنة، فبعد المسار الإلكتروني وبعد نظام الإعاشة، سوف ندخل تحسينات أخرى تتكفل بالجالية الوطنية المقيمة بالخارج وتنظيم القرعة وبالتبكير بالقرعة وإعطاء الفرص لأولئك الذين سجلوا مرة بعد مرة ولم يفوزوا بقرعة الحج.

تلك هي أفاق وزارة الشؤون الدينية والأوقاف التي لا أستبق ذكرها وأتركها للمقترحات التي سوف تصدر من المجلس الوزاري المشترك الذي سوف ينعقد قريبا لتقويم الموسم الجاري ولأخذ الملاحظات والعقبات والإيجابيات لتفعيلها وللوصول إليها في أفاق سنة 2019، كما هو التزام الحكومة أمام فخامة رئيس الجمهورية وأمام نواب الأمة، لحج دون مشاكل في هذا الأفق بالذات. شكرا لكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد جمال سعيد هل يريد التعقيب على جواب السيد الوزير؟

السيد جمال سعيد: شكرا لمعالي الوزير؛ من الحديث النبوي الشريف «وأحب عباد الله إلى الله أنفعهم إلى عياله». من خلال تدخلني أردت إرسال رسالة وأنا أعرف جيدا الجزائري بين قوسين (كريم) حيث نقترح - السيد معالي

ننتقل الآن إلى قطاع التكوين والتعليم المهنيين، والكلمة للسيد جمال قيقان، فليتفضل بطرح سؤاله الشفوي مشكورا.

السيد جمال قيقان: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على نبيه الكريم.

سيدي رئيس الجلسة المحترم،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي الشفوي موجه إلى السيد وزير التكوين والتعليم المهنيين.

من المعلوم أن التكوين المهني يساهم بشكل فعال في التنمية البشرية وتفعيل التقدم الاقتصادي، والتجارب البشرية تقدم لنا أمثلة عدة لبلدان ازدهرت فيها الحياة الاجتماعية والاقتصادية لشعوبها، بفضل هذا العامل الهام والحيوي.

من هذا المنظور، يشرفني -معالي الوزير- أن أطرح على معاليكم سؤالي الشفوي التالي:

ماهي المكانة التي يحتلها هذا القطاع في بلادنا؟

هل ترى الحكومة أن لهذا القطاع دورا هاما في المنظومة التربوية وفي تكوين الموارد البشرية؟

ماهي مساهمة القطاع في الموارد البشرية وفي إيجاد حلول للاقتصاد الجزائري لمجابهة الانخفاض المتسارع في أسعار النفط؟

تفضلوا، معالي الوزير، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد جمال قيقان؛ والكلمة للسيد وزير التكوين والتعليم المهنيين، لتقديم الرد على السؤال، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير التكوين والتعليم المهنيين: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

زملائي الوزراء،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله.

أتوجه بالشكر الجزيل إلى السيد جمال قيقان، عضو مجلس الأمة، على اهتمامه بقطاع التكوين المهني وعلى تفضله بطرح هذه الأسئلة وإتاحة السانحة في نفس الوقت لأتطرق إلى أهمية ودور قطاع التكوين والتعليم المهنيين في بلادنا كما جاء في سؤالكم.

يعد قطاع التكوين والتعليم المهنيين قطاعا استراتيجيا وحيويا، كونه أحد محاور جهاز تعليم وتكوين الشباب المساهم في ترقية المستوى العلمي والثقافي للمواطن وأيضا في تكوين الموارد البشرية اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

وهكذا يعتبر هذا القطاع حلقة مفصلية بين عالم التربية والتكوين والمجال الاجتماعي والاقتصادي، ما يمنحه دورا محوريا وأساسيا في تحسين قابلية التشغيل وتشجيع روح المقاولة لدى الشباب، من خلال إنشاء مؤسسات خاصة وكذلك في تنافسية المؤسسات الاقتصادية في أن واحد.

وبالإضافة إلى المهام المعهودة التي ذكرنا البعض منها، أوكلت لقطاع التكوين والتعليم المهنيين مهمة لا تقل أهمية وهي التكوين المتواصل، الذي يهدف إلى تجديد معارف ومهارات العمال وتكييفهم مع التطورات العلمية والتقنية التي تشهدها مهنتهم ولتمكينهم في نفس الوقت من الالتحاق بمهن أخرى من خلال التكوين التحويلي.

أکید أيضا أنكم تقاسموننا القناعة بأن المورد البشري يشكل عنصرا هاما في إنجاح أي سياسة اقتصادية واجتماعية كانت، ولهذا السبب فإن تكوين الموارد البشرية المؤهلة لطالما كان في صلب اهتمام وانشغالات السلطات العمومية بالجزائر، ولقد شكل التكوين والارتقاء بمستوى التأهيل أولوية خاصة في برنامج رئيس الجمهورية وفي مخطط عمل ونشاط الحكومة، كونهما عنصرا أساسيان في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كل هذه المهام الاستراتيجية بالنسبة لبلادنا انعكست على الإمكانيات الهائلة المستخرجة التي منحت لقطاع التكوين والتعليم المهني على إثر مباشرة عملية الإصلاح، وذلك بغية دعم البنية الأساسية والرفع من طاقة التكوين وتوسيع شبكته وبرامجه، بحيث انتقل عدد مؤسسات التكوين من 500 مؤسسة سنة 1999 إلى

بالمنتوج الوطني، في إطار رؤية استراتيجية تركز أساساً على افتتاح أكبر المؤسسات التكوينية على محيطها الاقتصادي والاجتماعي، من خلال توسيع الشراكة وتوطيدها على المستويين الوطني والمحلي.

فاعتماد مسعى الشراكة والتعاون هذا، هدفه أيضاً ضمان قابلية التشغيل لدى فئات الشباب المكون وتسهيل ولوجهم إلى عالم الشغل بعد انتهاء مساهم التكويني، أو توجيههم لخلق مؤسساتهم الخاصة عن طريق الاستفادة من أجهزة التشغيل المعروفة (ANJEM)، (CNAC)، (ANSEJ)... إلخ. ولتنفيذ هذه السياسة، وضع القطاع استراتيجية تدرج في إطار البرنامج الخماسي للحكومة، المستمد من برنامج السيد رئيس الجمهورية، في محوره المتعلق بالتنمية البشرية، ويتضمن هذا البرنامج الأهداف التالية بعبارة:

- تحديد الاحتياجات من التكوين.
- تدعيم الشراكة مع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين.
- تطوير التكوين عن طريق التمهين وتدعيم التبرصات في الوسط المهني.
- دفع الشركاء للمساهمة أكثر في بناء التكوين وإعداد البرامج والمحتويات.
- تفعيل نظام تمويل التكوين المتواصل وترقيته.
- ويتم تحديد هذه الأهداف من خلال فضاءات وآليات، تتمثل في مجلس الشراكة والاتفاقيات الإطار، حيث تم إمضاء - بتاريخ 15 سبتمبر 2014 - اتفاقيات إطار مع 22 وزارة وهيئة واتحادات مهنية ومنظمات أرباب العمل.
- إلى جانب هذا، تعمل مؤسسات التكوين والتعليم المهنيين على التكفل بالاحتياجات المحلية في مجال التكوين المتواصل، وذلك بإبرام وتنفيذ اتفاقيات تكوين حسب الطلب لمرافقة القطاعات المعنية والمؤسسات الاقتصادية، وذلك للرفع من مستوى تأهيل عمالها وتنمية قدراتها الإنتاجية؛ وفي هذا الصدد، تم إمضاء أكثر من 9.000 اتفاقية خلال السنوات الثلاث الأخيرة على المستوى المحلي، وتكوين حوالي 35 عاملاً سنوياً، ومن جهة أخرى، يوفر قطاع التكوين تخصصات معهودة كالترخيص، الميكانيك، الإلكترونيك... إلخ، ويعرض في نفس الوقت تخصصات تستجيب لتلبية احتياجات تعبر عن الأولوية في الوقت الراهن، مثل البناء والأشغال العمومية، الزراعة والأغذية الزراعية، بحيث - مثلاً - تخرّج أكثر 17.000

أكثر من 1400 مؤسسة في هذا الدخول التكويني، وتزايد عدد المتربصين من 270.000 متربص سنة 1999 إلى ما يقارب 700.000 متربص... إلخ، كما ارتفعت قدرات الإيواء من 29.000 سرير سنة 1999 إلى 62.000.

هذا وقد انتقل عدد الأساتذة المكونين من 9.000 أستاذ سنة 1999 ليصل إلى أكثر من 24.000 سنة 2015.

إن مكانة جهاز التكوين والتعليم المهنيين تكرسه المبادئ الدستورية الرامية إلى تحقيق ديمقراطية التعليم والتكوين والتكفل بالاحتياجات الاجتماعية لمختلف شرائح المجتمع ورفيهم.

وبالفعل فإن تحسين الخدمة العمومية لم تقتصر على إنجاز الهياكل وتوفير الوسائل، بل شملت كذلك تنويع مسارات التكوين وأنماطه، حيث أصبح منفتحاً على كل فئات المجتمع ومتاحاً للإناث والذكور دون تمييز، في كل التخصصات، كما أصبح يساهم في التناسق الاجتماعي من خلال ترتيبات وضعت لفائدة مختلف الفئات الاجتماعية.

وتهدف هذه الترتيبات إلى تقريب التكوين من الساكنة في المناطق الريفية والنائية، لاسيما الفتاة والمرأة الريفية، كما تم استحداث برامج لفائدة المرأة الماكثة بالبيت وتم كذلك فتح مؤسسات التكوين المهني للشرائح الشبانية ذات المستوى التعليمي المحدود ولذوي الاحتياجات الخاصة كالمعاقين والنزلاء في الوسط العقابي.

أما بالنسبة للتنمية الاقتصادية الوطنية فيحظى التكوين بأهمية خاصة في السياق الاقتصادي العالمي الحالي، ذلك أن تحسيس أداء التكوين وتأهيل الموارد البشرية قد أصبح اليوم إلى جانب تحسين التسيير والحوكمة وترشيد استعمال الوسائل ومنح اعتبار أكبر للبحث العلمي وتطوير التكنولوجيات، من بين الإجراءات الأكثر نجاعة لتقليص الآثار السلبية للتغيرات والصعوبات التي يعيشها العالم جراء تراجع مداخيل البترول.

فنحن أمام إشكاليات عديدة أهمها وجود مؤسسات اقتصادية في حاجة إلى يد عاملة مؤهلة من جهة، وضرورة مواكبة التحولات التكنولوجية السريعة من جهة أخرى، مما يتطلب منا تحديث وتحسين طرق التكوين واعتماد أفضل المقاربات في تكوين وتنمية الموارد البشرية، بغية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية والارتقاء

جمال قيقان هل يريد التعقيب على جواب السيد الوزير؟

السيد جمال قيقان: شكر اسدي رئيس الجلسة والشكر موصول أيضا للسيد معالي الوزير على هذه التوضيحات التي قدمها لنا بصورة مفصلة عن آفاق التكوين المهني في بلادنا. إسمح لي، عندي بعض الملاحظات فقط، فيما يخص عالم التكوين المهني في بلادنا أي في الجزائر. معالي الوزير،

كما يعلم الجميع أنه هناك شيء يحز دائما في أذهان الطلبة وحتى أوليائهم، حتى بعض فئات المجتمع، أن كل طالب يتوجه إلى التكوين ومراكز التكوين والتعليم المهنيين، فهو عبارة عن طالب فاشل؛ نوضح أن هذا ليس بصحيح، لأن ولوج عالم الشغل واليد العاملة المؤهلة أصبحت أكثر من ضرورة في الجزائر، خاصة ونحن نعاني من الانهيار المتسارع للنفط في بلادنا وفي بقية العالم.

لذا، لابد من التنسيق بين وزارتي التربية الوطنية ووزارة التكوين والتعليم المهنيين، وتخصيص أيام دراسية لشرح مدى أهمية ودور مراكز التكوين في الجزائر، حتى نقضي على النقص الحاد الذي تعاني منه بلادنا في اليد العاملة المؤهلة في جميع المجالات، فقد أصبح تنوع الاقتصاد الوطني أكثر من ضرورة، خاصة في عالم الفلاحة والسياحة وحتى الصناعة.

إذن من الآن التفكير، لأن مراكز التكوين موجودة، في كل دائرة مركز أو اثنان تقريبا.

الوسائل البيداغوجية أيضا موجودة، يبقى فقط توجيه الطلبة حتى تحصل على اليد العاملة المؤهلة التي باستطاعتها توفير الثروة البديلة للبترو، ولا يمكننا توفير هاته الثروة إلا بولوج نشاطات أخرى، خاصة الفلاحة والسياحة والصناعة؛ شكرا مرة ثانية لكم معالي الوزير.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد جمال قيقان؛ الكلمة مجددا للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد الوزير: أشكر السيد قيقان على هذه الملاحظة؛ وبكل وضوح أشاطره الرأي بأن في المجتمع الجزائري وفي بلادنا يعتبر التكوين ذا طابع تقني وطابع مهني ويعتبر

متربص بشهادة في السنة التكوينية (2014 - 2015) في ميدان البناء والأشغال العمومية وتخصصات أخرى في إطار الصناعة، الفندقية، السياحة... إلخ.

كما يعمل القطاع كذلك على مواكبة التطور المهني، بإدراجه تخصصات جديدة مثل تطهير المياه، تسيير النفايات، الطاقات المتجددة، التسويق ومهن البيع، الآليات والضبط، التقنيات الرقمية، وإعادة تأهيل البنيات القديمة والآثار التاريخية وغيرها من المهن.

إلى جانب آخر، تتطلع الحكومة إلى جعل تكوين الموارد البشرية المؤهلة إحدى البدائل لمواجهة انخفاض سعر البترول، ما تعكسه إجراءات تحسين أدائنا على كل المستويات في الآونة الأخيرة، وأذكر على وجه الخصوص: إنشاء مراكز امتياز للتكوين في عدد من الميادين، وذلك بانخراط فعال للقطاع الاقتصادي الوطني العام والخاص، وباستغلال فرص التعاون الدولي مع المؤسسات الرائدة في مجالات التخصص المختلفة لتكوين يد عاملة ذات كفاءة عالية الجودة.

تعتبر هذه المراكز، مراكز الامتياز بمثابة مراكز مرجعية تمثل القاطرة بالنسبة للمؤسسات الأخرى عبر الوطن والتي تكون في نفس المجال، ولذا نحن بصدد إنشاء مراكز امتياز في المجالات التي تم إقرارها ذات الأولوية من طرف الحكومة، وهذا في إطار إعادة توجيه السياسة الاقتصادية للبلاد، على إثر انخفاض أسعار البترول، وأخص بالذكر مجالات الصناعة والفلاحة والسياحة أساسا.

وعلى سبيل المثال سيتم تطوير، وبصفة تدريجية، بالتنسيق مع قطاع الفلاحة مراكز امتياز بدءا من بعض الولايات، كما أننا بصدد إنشاء مراكز امتياز في مجال البناء والأشغال العمومية مع كل من كوسيدار، كنوف، سنيوري وآخرين.

وفي مجال الكهرباء والطاقة مع مؤسسة شنيدر لكهرباء الجزائر، إلى جانب إنشاء مراكز امتياز أخرى.

تلكم هي النقاط التي وددت التطرق إليها، أشكركم مرة أخرى -سيدي الرئيس، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة -والشكر موصول مرة أخرى للسيد جمال قيقان، شكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد

مسارا للفاشلين.

الحقيقة غير ذلك، والحقيقة بدأت تتغير، حتى مجتمعنا بدأ يغير هذه الذهنية والتي هي غير صحيحة.

المجتمع بدأ يتغير، لأننا نرى حتى حاملي البكالوريا وحتى الطلبة تخرجوا من الجامعة بليسانس وماستر، في بعض الأحيان يرجعون إلى التكوين المهني، حتى يأخذوا شهادة تقني سامي في إحدى التخصصات المفتوحة في قطاع التكوين والتعليم المهني.

هذه الذهنية بدأت تتغير والحمد لله، الآن الجزائر ليست منفصلة عن العالم، ونحن نرى حتى في بلدان متقدمة، التخصصات في اختيار المسارات: المسار التقني والمسار المهني هو الذي يبحث عنه أكثر التلاميذ والطلبة.

أنا أشاطرك الرأي بأن مسار التكوين المهني ليس مسار فشل، وإنما مسار نجاح، وهو المسار الذي يمنح حامل شهادة التكوين المهني أكثر فرص للاندماج في عالم الشغل.

الدراسات التي قمنا بها إلى حد الآن، تبين بأن خريجي التكوين المهني اندماجهم في عالم الشغل أكثر سهولة من حاملي الشهادات الجامعية، ولكن نحن على مستوى الحكومة عملنا متواصل، خاصة تجاه الإعلام وتحسيس الشباب وأولياتهم، ونتمنى أن هذه الحملات التحسيسية يشارك فيها كل من المجتمع المدني، المجتمع السياسي من منتخبين... إلخ، لأن التنمية الوطنية تحتاج إلى مهن، تحتاج إلى تأهيل وكل هذه الأمور، زيادة على تسهيل التشغيل، وكل هذه الاحتياجات من الموارد البشرية المؤهلة، فإن قطاع التكوين والتعليم المهنيين مستعد لتوفيرها للتنمية الوطنية وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا؛ والآن ننتقل إلى قطاع الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، والكلمة للسيد عبد القادر قاسي، فليفضل بطرح سؤاله الشفوي مشكورا.

السيد عبد القادر قاسي: شكرا سيدي رئيس الجلسة؛ بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه إلى يوم الدين، أما بعد؛

سيدي الرئيس المحترم،
معالي الوزراء الأكارم،

أيتها الزميلات، أيها الزملاء الأفاضل، السلام عليكم، أزول فلاون، صباح الخير عليكم. سؤالي موجه إلى معالي وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات:

دون الولوج إلى المواد الدستورية، أتقدم مباشرة لطرح السؤال.

معالي الوزير،

كل الجزائريين لا ينكر المجهودات المبذولة من طرفكم منذ توليكم الحقيبة الوزارية للصحة، عبر إنشاء عدة مشاريع لها وزنها الوطني والقاري والدولي وأهميتها في التكفل الجيد بالمرضى.

رغم كل هذه الجهود التي تبذلونها والحكومة، فإنها تبقى غير كافية، لأن هناك فئة من المرضى تعاني في صمت رهيب، نظرا للضرر الذي يطالها من مرض يفتك بأعضاء الإنسان، والمتمثل في التصلب العصبي المتعدد (SCLEROSE EN PLAQUE)، الذي يتلف كل الخلايا العصبية دون سابق إنذار، وهناك أساتذة أطباء يؤكدون ذلك.

وبالرغم من أنني لست مختصا في الطب، فبعض المرضى أتوني واشتكوا لي، واليوم أنا وسيط ما بين هؤلاء ومعالي الوزير ومن خلاله للحكومة وكل القائمين على هذا الوطن.

يعاني من هذا المرض أكثر من 20.000 شخص مصاب، أغلبهم لا يعرف أين يمكن له التوجه للتخفيف من مؤثراته، رغم أن المصالح الاستشفائية للأمراض العصبية تسعى للتكفل بهذا المرض.

السيد الوزير،

ألم يحن الوقت أن تنشئ مصالحكم، مركزا وطنيا مرجعيا لهذا المرض (Un centre national de référence pour malades atteints de sclérose en plaque)

وهذا حتى يتمكن المرضى من الاستفادة من الرعاية الطبية المتخصصة، والمكيفة لحالاتهم؟

الدواء الوحيد المتوفر في الجزائر بالنسبة لهذا المرض، وهو (INTERFERON) الذي له - حسب الأخصائيين - تأثيرات جانبية صعبة التحمل، مثل الهذيان، الهلوسة، فقدان الذاكرة، آلام شديدة في الجسم... إلخ، دون أن نغفل سعره على مستوى الصيدليات 90.000 دج، لكن هناك

امتياز على مستوى التراب الوطني، لتطوير علاجات ذات مستوى عالي وتشجع البحث الطبي، خاصة وأن الجزائر تعرف امتدادا لبعض الأمراض غير المتنقلة التي تتطلب تكفلا متعدد التخصصات وطاقما تقنيا في المستوى لعلاج هذه الأمراض، وفي هذا الإطار لدينا مشاريع قيد الإنجاز، كما سبق وأن تكلمت عن معهد الكلى تكلمت عن مركز السرطان بوهران وبعض المراكز، ومراكز مرجعية في أمراض القلب، وسنولي أهمية خاصة لاقتراحكم القاضي بإنشاء مركز مرجعي لمرضى التصلب العصبي المتعدد أو معهد وطني خاص بأمراض الأعصاب.

وللتذكير، فإن الجزائر لديها العديد من المصالح التي تتكفل وبكل نجاعة بمرض التصلب العصبي المتعدد على مستوى مصالح أمراض الأعصاب أو مصالح الطب الداخلي في مستشفياتنا العمومية المعينة ومراكز استشفائية جامعية، وهذا نظرا لخصوصية المرض الذي يتطلب متابعة دائمة وخاصة.

كما تعتمد الوزارة على تطوير العلاج المنزلي وهذه تجربة نقوم بها حاليا، ونحاول أن تصبح من الأعمال الآنية الآلية الأوتوماتيكية التي تكون على مستوى الوطن عبر مستشفياتنا، يعني نخلق وحدات تنقل، لا أقول التنقل السريع ولكن ننتقل في كل الأحيان إلى مرضانا.

بداية، وحتى نقن هذه العملية، قمنا بالبداية في اختيار وأخذ عينات من المرضى الذين يزورون المستشفيات مرارا وتكرارا، ونظرا للحالة الصعبة لهم سواء من الناحية المادية أو من الناحية الصحية كان التكفل بهم وذلك من أجل أن نحفظ كرامة هؤلاء المرضى، وهذه توجيهات فخامة الرئيس، نربح من الناحية الاقتصادية ونخفف من الضغط على الاستعجالات وكذلك نربح أسرة.

سبق لي وأن قلت في هذه القاعة، بأن الجزائر منذ 1962 إلى غاية السنة الماضية، كانت لا تتوفر إلا على 200 سرير، فيما يخص مصلحة الإنعاش على المستوى الوطني.

إنبهننا إلى هذه النقطة، لأننا وجدنا أن هناك خلطا في الاستعجالات، وقد تم حل هذا المشكل واليوم تتوفر على أكثر من 1100 سرير، والعمل مازال متواصلا، خاصة في كل ما هو أت وجديد.

كما تعتمد الوزارة على تطوير العلاج بالمنزل وبالصحة الجوية، بتقريب الخدمات للمريض وتجنبيه التنقلات، خاصة لهذه الفئة من المرضى.

أدوية أخرى - حسب المختصين دائما - غير مرخصة من طرف وزارة الصحة، لها تأثيرات جانبية أقل حدة من الدواء، مثل (TIKFIDERA و GYLENIA).

هل تنوي مصالح الصيدلية على مستوى الوزارة، الترخيص لهذه الأدوية، أظن أن سؤاليا بحسن النية لا غير، تقبلوا - معالي الوزير، أعضاء الحكومة - فائق الاحترام والتقدير.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد القادر قاسي؛ والكلمة للسيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات للرد على السؤال، فيلتفضل مشكوراً.

السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات:

شكرا سيدي الرئيس.

أيها السيدات الفضليات، أيها السادة الأفاضل،

صباح الخير عليكم، السلام عليكم.

سعيد أن أتواجد معكم مرة أخرى، لأجيب على سؤال تقدم به السيد عبد القادر قاسي، الذي أشكره بداية على طرحه هذا السؤال، ثم على اهتمامه بالصحة وعلى سؤاله المتعلق بالتكفل بمرضى التصلب العصبي المتعدد (Sclérose en plaques).

في الحقيقة إن سؤالكم يحتوي على شطرين: أما الشطر الأول فهو متعلق بإنشاء مركز وطني مرجعي لهذا المرض؛ وهنا أتوقف لأن أذكر بأنه منذ مدة أقر فخامة رئيس الجمهورية خلق عدة أقطاب متخصصة كالسرطان، وهناك معهد وطني الآن يبنى في وهران، ومركز زرع الكلى والبحث فيها في البلدية، و3 مراكز للقلب في قسنطينة والجزائر العاصمة، وفيه (DBK) بدائرة ذراع بن خدة، الذي تعرفونه والذي تم افتتاحه العام الماضي وعرف بعض التذبذبات، ولكن والحمد لله عرف الأسبوع الماضي إعادة النشاط وتم التكفل بأكثر من 19 مريضا، وهناك عمليات مبرمجة تفوق 123 حالة في الأيام القليلة القادمة، صف إلى ذلك عدد آخر من التخصصات، ومنذ سنة تقريبا أضفنا مركزا جهويا كبيرا هو بصدد الاكتمال في عنابة؛ وبعدها كان عندهم مستشفى بـ 80 سريرا صار اليوم بحوالي 120 سريرا، وكل هذا المجهود بهدف التكفل بالمواطنين الجزائريين أينما وجدوا.

أخبركم أن سياسة القطاع تهدف إلى إحداث أقطاب

السيد عبد القادر قاسي: سيدي رئيس الجلسة، شكرا على كل حال؛ هو ليس بتعقيب لأنني لست من أهل الاختصاص.

أولا أخذت هذه الكلمة لكي أشكر السيد الوزير، واقتنعت بالمجهودات التي تظهر في الميدان.

نعم هناك مجهودات كبيرة أقولها، ووضعية الصحة في الجزائر صعبة وصعبة جدا، لأنها مرتبطة ارتباطا عضويا مع المواطن، مع المريض ومرافق المريض، وكان فخامة رئيس الجمهورية خصص أموالا باهظة للحكومة والحكومة تتصرف فيها، إلا أننا نقصد دولا عربية مجاورة، كتونس التي يقصدها الجزائريون للعلاج هناك.

السؤال الذي يبقى يطرح بكل أخوة وبكل روح رياضية، أنه لا بد من المزيد من المجهود، التونسيون هم إخواننا لكن نحن ماليا، اقتصاديا، علميا أحسن بكثير منهم، فلماذا نعالج في تونس؟

إنني أتوجه للسيد الوزير كي يبذل جهدا أكثر، وبالفعل هو بذل مجهودا، بدليل الزيارات الفجائية، هناك تحسن ولكن المطلوب أكثر من هذا، الجزائر ثقيلة بتاريخها وثقيلة بماضيها ومستقبلها، نحن لا نستطيع أن نعالج، والجزائريون يذهبون للعلاج في الهند، تعرفت على جزائري مريض في الأنف والحنجرة ذهب إلى هناك لأن التكلفة غير باهظة.

منذ أسبوع كنا نتحدث عن هذا، يذهب المريض للعلاج في الهند، لأنه لا يستطيع أن يعالج مرضه هنا في الجزائر، فالتكلفة صعبة لنداوي مرضانا، في (ORL) وأقول إنه مهما كانت جهودكم -سيدي الوزير- فإنها تبقى دائما ناقصة، أشكركم سيدي الرئيس، وأشكركم السادة أعضاء الحكومة وبارك الله فيكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد القادر قاسي؛ الكلمة مجددا للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد الوزير: شكرا.

تعقيب السيد قاسي ليس لديه علاقة بالسؤال المطروح، ولكن اختيار المواطنين لبعض الدول الشقيقة أو البعيدة الأجنبية أصبح بمثابة شيء آخر ليس له علاقة بالكفاءة أو كذا.

أنا تكلمت عن الثقة التي لا بد أن نستردها، وأقول لك

أما الشطر الثاني من سؤالكم والمتعلق بتوفير أدوية أخرى لهذا المرض وهما (Gylenia) و(TIKFIDERA) اللذان لديهما تأثيرات ثانوية أقل حدة من (INTERFERON) فإنهما حديثا الاكتشاف، هذه أولا لتعرفها، ثم أنه تم عرضهما على خبراء طبيين لتقييم فائدتهما وأمنهما بالنسبة للمرضى وكان الرأي إيجابيا، لإدراجهما ضمن المدونة الوطنية للدواء. أنتم تعرفون بأنه حق للجزائر أن تفتخر -والحمد لله - قلتها وأكررها للمرة الثانية والثالثة والرابعة، لأن فيه فخر للجزائر في هذا الباب.

نحن البلد الوحيد الذي لا يوجد فيه تقليد في الأدوية، لأننا نلتزم بكل التوجيهات وكل التعليمات التي تقدمها المنظمة العالمية للصحة.

ثانيا، بعض المصنعين والمخابر، سواء الأجنبية وفيها بعض المحلية، ترى أن هناك بعض البيروقراطية نقول ليست هناك بيروقراطية، لأنه لا بد من أخذ الوقت الكافي واللازم، كلما تعلق الأمر بالصحة وحياة المواطنين، ولهذا نحن نملك مخبرا (LNCPP) الذي يقوم بعمل كبير وجبار، وبفضلة سنعيد الثقة لبعض المواطنين، يمكن بعض المواطنين حتى الآن يقوم بدعاية لصناعة الأدوية المحلية أنها «مدغولة» ولا تستجيب للطلب إلى غير ذلك.

أقول لهم بأن هذا المخبر هو الذي كان سببا في سحب عدد كبير من الأدوية على المستوى العالمي، في أوروبا وفي أمريكا، وهذا باعتراف منظمة الصحة العالمية، فلماذا لا بد أن نكف عن القول بأن هذا الدواء مصنوع في الجزائر ولا نستعمله وهذا الدواء جاء من هنا!! هناك أيادي وناس تعمل لإيقاف هذه الصناعة!

إذن، الجواب فيما يخص هذه الأدوية التي هي حديثة النشأة، الاختصاصيون أعطوا الموافقة عليها، ومنتظر أن يتقدم أصحاب هذه المخابر إلى المديرية العامة الخاصة بالصيدلة على مستوى الوزارة، كي يقدموا الملف ويأخذ إجراءه ويتم تسجيله، وبالتالي تكون فرصة لتسويقه، أتمنى أن أكون قد أجبت بهذا على سؤالكم، شكرا لكم والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد عبد القادر قاسي هل يريد التعقيب على جواب السيد الوزير؟

ننظم يوما دراسيا لإلقاء محاضرة أكاديمية حول الموضوع، حيث نشرح ما تقوم به الدولة الجزائرية، لأن ما يقوم به البعض اليوم، إسمحو لي هناك شبكات، نحن أيضا نقوم بتحليل في هذا الشأن.

هناك شبكات تبعث ناسا قال: إذهب إلى تونس عندك كذا، ضع أورو كذا، ولكنكم لم تتكلموا إطلاقا عن الإنسان المصاب على مستوى العين (cataracte) فيصبح فاقدًا للبصر، ونحن نعرف الحالة والأستاذة شاشوة المختصة في هذا المرض حاضرة وتستطيع أن تكلمكم عن هذه الأشياء. أنا أعرف حالات، والوزير السعيد بركات حاضر هنا ويعرف هذه الحالات، نعرف شخصا هو صديقنا من غرداية، أنا أعرفه وهو يعرفه وهو من الأعيان، تعرض لحادثة لا تشرف أبدا، هذا وقع منذ أكثر من 5 سنوات، الآن ماذا يجب أن نقوم به؟

يجب أن نقوم بعمل توعوي، تحسيسي، بحيث يكف المواطنون عن الذهاب إلى فلان، وإلى كذا..

لقد التقيت بمواطن منذ وقت قصير، وقال لي في «أولف» وناس «أولف» يشاهدونني، بأن أميننا عاما لبلدية أو كذا، أصيب في رجله، فجاء هنا، تدخلت وعالجه هنا الأطباء، أخذوه من «أولف» إلى تونس، كي يخسروا عليه 260 مليوناً ويرجعونه في صندوق، هو أجله على كل حال، ولكن يبدو لي أنه لو بقي في منزله لكان أفضل من أن يموت هناك ! هذا الكلام قيل لي منذ أسبوع وكنتم في «أولف» وسيدي الرئيس كان حاضرا معي في «أولف» وأخبروني بقصة هذا الشخص.

السيد رئيس الجلسة: كنت تقصد «أفلو» وليس «أولف»؟

السيد الوزير: نعم، «أفلو».

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ بهذا نكون قد استفدنا جدول أعمال جلستنا هذه، بالاستماع إلى الأسئلة الشفوية المبرمجة والإجابات عليها.

أشكر الزملاء الذين عبّروا ونقلوا جملة من الانشغالات عبر آلية الأسئلة الشفوية، والشكر موصول أيضا إلى السادة الوزراء الذين قدموا الإجابات عن القضايا والانشغالات

حقيقة إن هناك الكثير ممن يتوجه ليس فقط إلى تونس، بل غيرها، وأنت تكلمت عن الهند، ناس تذهب إلى الهند والبارحة أو اليوم أقرأ في الصحافة أن مواطنين يقومون بعملية الزرع في الصين وجهات أخرى، قرأتها اليوم أو البارحة لست أذكر.

لقد أصبحت هذه اليوم ظاهرة، الإنسان الذي تحدث معك وقال لك أنا أذهب للهند، أنا أقول لك بأننا نملك مصالح مختصة في الأنف والحنجرة معترف بها عالميا، هناك مستشفى مصطفى باشا، مستشفى بني مسوس، هناك في عنابة وفي وهران وهي إنجازات رائعة.

وأنا أتكلم عن الأطفال، ويوجد أطباء، الأطفال كان عندهم سن معينة في الجزائر، تطورت الأمور الآن إلى درجة أنه صار العمر يصل إلى 11، 12 سنة ونجري لهم نفس العمليات التي كانت في أيام قليلة جدا تقام على مستوى 2 أو 3 سنوات ليس أكثر، هناك مجهود، هناك عمل، يظهر لي أن ما قلته لا يتعدى - مع احترامي لكل الناس - فالإنسان عنده اختياره لما يتعلق الأمر بالصحة، كل إنسان يختار أين يذهب، لما ترى تلك المرأة الكبيرة العجوز في أي منطقة جبلية، في أي منطقة نائية، تقول لها أخذك لأحسن أستاذ، تقول لك لا ! أنا عندي طبيب الحي أمشي إليه، معناها اختيار وقناعة وفيه ارتياح نفسي، تكلمت عن تونس، لست أدري هل يجب أن أقول هذا الكلام أم لا؟ لكن مادمت تكلمت أنت فأنا سأجيبك.

أنا أعرف ناسا من الكفاءات الجزائرية، لا يفوتهم أي أحد في المنطقة مهما كان في أي تخصص، ولا يوجد من يفوتنا.

الإمكانيات التي وضعتها الدولة الجزائرية لا يوجد أي دولة في العالم وضعتها، نتكلم عن السرطان، أنا تأخرت اليوم لأنني كنت مع جماعة «السرطان».

اليوم مريض السرطان في الجزائر يعالج بأخر الجزيئات المعروفة عبر العالم، مهما كانت باهظة الثمن، نتكلم عن السيد، الجزائر حققت أهداف الألفية، في سنوات 1997-1998، في الوقت الذي كانت فيه الجزائر في أحلك أزمة خانقة، استطاعت أن تتكفل بالمصابين بهذا المرض مجانا، فأين هو البلد الذي يقدم هذا مجانا؟

نتكلم عن السكري، ونتكلم عن أمراض أخرى، ونتكلم عن الأمراض المتنقلة وغير المتنقلة، ليتنا - السيد الرئيس -

المعبر عنها في القاعة.
 وقبل أن نختم أشغال جلستنا هذه، نتقدم باسم رئاسة المجلس وكافة الزميلات والزملاء الأعضاء، بالتهنئة إلى كافة الأسرة الإعلامية التي احتفت منذ أيام قليلة باليوم الوطني للصحافة المصادف ليوم 22 أكتوبر من كل سنة، وبالأمس، أحيت مؤسستا التلفزيون والإذاعة الذكرى الـ 53 لبسط السيادة الوطنية على هاتين المؤسستين الإعلاميتين، والتهنئة مقرونة بتمنياتنا لهما بمزيد من التآلق والاحترافية في تقديم الخدمة العمومية في مجال السمعي البصري.

وبمناسبة حلول الذكرى الـ 61 لاندلاع ثورة الفاتح نوفمبر 1954 المظفرة التي توجت مقاومة ونضال وكفاح الشعب الجزائري ضد الاستعمار الغاشم وأفضت في النهاية لاستقلال البلد؛ نهني أنفسنا وإياكم وكافة شعبنا الأبى بهذا الإنجاز التاريخي، وندعو إلى مزيد الاستخلاص للدروس واستلهام العبر للحفاظ على رسالة الشهداء وأمانة الجزائر، وكل عام ونحن والجزائر بخير وأمان ورفاهية وازدهار.

شكرا للجميع؛ والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة
 والدقيقة الخامسة والثلاثين صباحا

ملحق

أسئلة كتابية

1 - السيد حسني سعيدي
عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير الموارد المائية والبيئة

طبقاً لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 02/99، المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أوجه إلى معاليكم سؤالاً كتابياً التالي نصه:

تمتاز ولاية بشار بشساعة مساحتها وتنوع طبيعتها وثراء مناظرها، وهي من بين أعرق ولايات الوطن، كانت في الماضي تغطي مجموعة من الواحات والبساتين والنخيل، بالإضافة إلى توسط واد بشار (الساورة) بعاصمة الولاية، كانت مقصد السائح الأجنبي والمحلي لسحر مناطقها، والدافع الأول من وراء هذا الهوس بطبيعة الجنوب الجزائري هي تلك الواحات والكثبان الرملية وهي المناظر الطبيعة التي لا يمكن أن تجدها في مدن الشمال الجزائرية، وكانت بها أكثر من 60 واحة.

لكن اليوم للأسف، عوض تثمين المكاسب الطبيعية والمحافظة عليها وتطويرها، أصبحت تعرف الإهمال واللامبالاة من قبل مسؤولي هذه الولاية.

أصبح المواطن يعاني من عدم وجود أي مرافق ترفيهية أو مساحات خضراء أو أماكن التسلية يلجأ إليها مع عائلته وأطفاله. إن افتقار المدينة لهذه المرافق وانعدام سياسة وإرادة جديّة من قبل مسؤولي الولاية خلق استياء وتدمراً كبيرين لدى الساكنة، وأصبحوا يناشدون السلطات لتخصيص مساحات خاصة بالترفيه والتسلية وأخرى للعائلات ولاسيما عند حلول موسم الصيف، وإيجاد حل لتلك الواحات التي على ضفاف الواد التي غزتها مياه الصرف الصحي وزيوت مؤسسة نפטال التي أهلكت معظم النخيل، وإعادة ترميمها إلى سابق عهدها، حيث كانت تستقطب العائلات والسياح.

معالي الوزير،

رغم تسجيل عدة مشاريع ترفيهية مؤخرًا، لكن لم يتم تجسيدها وهذا ما ينطبق على مشروع حديقة التسلية الكائن بواكدة الذي خصص له مبلغ يقدر بـ 17 مليارا لكن في طي النسيان؛ إن تماطل وتقاوس السلطات المحلية حال دون تجسيد هذه المشاريع التي تبقى رهينة التأخر الكبير الذي يدفع ثمنه المواطن البشاري.

السؤال المطروح:

ما هو دور وزاراتكم في متابعة ومراقبة مثل هذه المشاريع ذات الصلة؟

ماهي الحلول التي تراها وزاراتكم لحماية وإنقاذ تلك الواحات في الشق الخاص بالبيئة؟

ما هو موقفكم من انعدام المساحات الخضراء عبر تراب الولاية؟

تقبلوا مني، معالي الوزير، فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 07 جوان 2015

حسني سعيدي
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

أود في البداية أن أتقدم بخالص الشكر على اهتمامكم بقطاع البيئة من خلال السؤال الذي تفضلتم بطرحه، والمتعلق بانعدام المساحات الخضراء عبر تراب ولاية بشار. أنهي إلى علمكم أن قطاع البيئة على العموم قد أولى اهتماما بالغا لتوسيع المساحات الخضراء على مستوى كل الولايات تطبيقاً لأحكام القانون رقم 07 - 06، المؤرخ في 13 ماي 2007، والمتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها، الشيء الذي يكرس عزم الدولة على تحسين الإطار المعيشي للمواطن.

لذلك وفي إطار تنفيذ هذا القانون، قام قطاعنا الوزاري

لإفادتكم بمعلومات إضافية إذا ما لزم الأمر.
تقبلوا، السيد عضو مجلس الأمة، فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 03 نوفمبر 2015

عبد الوهاب نوري

وزير الموارد المائية والبيئة

2 - السيد حسني سعيدي

عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري
طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادتين 68
و71 من القانون العضوي رقم 02/99، المؤرخ في 08
مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني
ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما
وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم سؤالاً كتابياً
التالي نصه:

تفتقر ولاية بشار للغابات على شكل حظائر طبيعية
وكذا الواحات الغابية لتدعيم المحيط العمراني من
التصحر وتكون تلك الحظائر بمثابة الحاجز الأخضر الذي
يحمي المدينة من زحف الرمال، وهذه مهام وصلاحيات
مديرية الغابات على مستوى ولاية بشار، التي لم تأخذ
للأسف، أي مبادرة في هذا المجال منذ نشأتها.

علما أنه كانت دراسة منذ 2006 خاصة بمشروع الحظيرة
الوطنية (تاغيقري)، تاغيت، قير، تم تسجيل هذه العملية
بهدف محاربة التصحر وخلق أحزمة خضراء خارج محيط
المدينة لكنه لم ير النور لحد الآن.

وبإمكان هذا المشروع استغلاله في مجالات أخرى
كالسياحة والترفيه لسكان الولاية.

معالي الوزير،

لماذا لم يعد بعث المشروع من جديد، بما أن الدراسة
انتهت وهي موجودة على مستوى وزارتك منذ 2006؟
لماذا لم تقم مديرياتكم بمشاريع لصالح الولاية والبيئة
بشكل عام؟

تقبلوا مني، معالي الوزير، فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 06 أكتوبر 2015

حسني سعيدي

عضو مجلس الأمة

بوضع برنامج هام يهدف إلى إنجاز حظيرة حضرية في كل
ولاية، بما استدعى إطلاق 56 دراسة للتهيئة ولإعادة
التأهيل، استكمل منها 32 دراسة، من بينها 16 دخلت
طور الإنجاز حيث يقدر المبلغ الإجمالي لهذه المشاريع
بـ 4.000.000.000.000 دج.

وردا على انشغالكم، يطيب لي أن أخبركم، السيد عضو
مجلس الأمة المحترم، بأنه في إطار عملية تحسين البيئة
المعيشية للمواطن، استفادت مديرية البيئة لولاية بشار من
عدة مشاريع تنموية بمبلغ إجمالي قدره 1.8 مليار دينار.

من بين هذه المشاريع ثلاث مفرغات مراقبة، مركز ردم
النفائات المنزلية، مركز لردم النفائات الهامدة، إعادة اعتبار
لثلاث حدائق عمومية وإنجاز حديقة للتسلية.

في سنة 2013 قامت الوزارة عن طريق مديرية البيئة
بإطلاق عملية دراسة لإنجاز حظيرة تقدر مساحتها بـ 10
هكتارات في بلدية بشار، قصد توفير مكان للترفيه والتسلية
لسكان الولاية.

ومن أجل ذلك قامت مديرية البيئة لولاية بشار بإبرام
أربع صفقات في إطار رخصة البرنامج المذكور أعلاه وانطلقت
أشغال تهيئة الحظيرة الحضرية ببشار، لكن معارضة سكان
المنطقة للمشروع دفع بمديرية البيئة للبحث عن موقع جديد
لإنجاز هذا المشروع، مما أدى إلى تأخر إنجازها حيث تقدر نسبة
الأشغال حاليا 42%، وتتمثل أهم هذه الأشغال فيما يلي:
- أشغال إنجاز سياج التي استكملت كليا بتكلفة تقدر
بـ 14.500.000.000 دج.

- التهيئة الداخلية والتمثلة في تهيئة مساحات خضراء
ومناطق استراحة للعائلات وكذا مناطق للعب الأطفال
(أراجيح) والمقدرة بمبلغ 85.000.000.000 دج مع 4 أشهر
كمدة إنجاز تقدر نسبة تقدم الأشغال بـ 30%.

- تجهيزات الكهرباء بمبلغ 16.000.000.000 دج مع 3 أشهر
كمدة إنجاز وتقدر نسبة الأشغال بـ 10%.

- إنجاز بئر وشبكة المياه الصالحة للشرب والصرف
الصحي والري (لسقي النباتات) بمبلغ 6.000.000.000
دج مع 4 أشهر كمدة إنجاز.

تبقى مديرية البيئة لولاية بشار تتابع هذه العمليات إلى
غاية إنجازها الكلي.

تلکم هي التوضيحات المتعلقة بانشغالكم وتبقى
وزارة الموارد المائية والبيئة والمؤسسات التابعة لها مستعدة

جواب السيد الوزير:

تحية طيبة وبعد، تبعا لسؤالكم الكتابي والمتعلق بإعادة بعث من جديد مشروع الحظيرة الوطنية (تاغيفري) تاغيت، قير، بولاية بشار، يهدف إلى محاربة التصحر وخلق أحزمة خضراء خارج محيط المدينة، يشرفني أن أوافيكم بالتوضيحات التالية:

إن إنشاء الحظائر الوطنية لا يتم إلا بموجب القانون رقم 11 02-، المؤرخ في 17 فيفري سنة 2011، المتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة وكذا النصوص التطبيقية له.

وفي انتظار صدور هذه النصوص، التي تسمح بإنشاء مثل هذه المحميات، فقد قامت محافظة الغابات بالولاية، بعدة إنجازات على مستوى هذا الفضاء (تاغيفري) الذي يتربع على مساحة 550.000 هكتار والحظيرة نذكر من بينها:

- القيام بإنجاز محطات التصفية على مستوى 5 قرى التي تشملها الواحة وذلك للتقليل من تدفق المياه المستعملة،
- بناء سد على أعالي واحة لعويينة الذي يستهدف التقليل من آثار فيضانات وادي زوز فانة من أجل المحافظة على الطابع البيئي والاقتصادي للواحة،
- مساعدة فلاحي ومربي الواحة من خلال مرافقتهم بمشاريع تتمثل في إنشاء حقول من الأشجار وإنجاز مصدات للرياح وكذا حفر الآبار الرعوية.
- أما فيما يتعلق بعملية مكافحة التصحر، فإن محافظة الغابات لولاية بشار تواصل، إلى يومنا هذا، بذل مجهوداتها بإنجاز أحزمة خضراء تتربع على مساحة 200 هكتار والتي ستسمح بحماية 17 بلدية في كامل تراب الولاية.
- وتقبلوا مني، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 24 نوفمبر 2015

سيد أحمد فروخي

وزير الفلاحة والتنمية الريفية

والصيد البحري

3 - السيد حسني سعدي

عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 02/99، المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم سؤالا كتابيا التالي نصه:

طبقا لتعليمات معالي الوزير الأول بخصوص منح قطع أرضية لمواطني ولاية بشار خلال زيارته الميدانية للولاية سنة 2013، وفعلا شرعت السلطات الولائية بتوزيع وتخصيص قطع أرضية بالتجزئة على المستفيدين وقدرت بـ 4200 قطعة أرض مدعمة طبقا لمداولة المجلس الشعبي البلدي لولاية بشار وأصبحت فيما بعد أكثر من 7000 قطعة أرض مدعمة.

العملية عرفت عدة عراقيل وتلاعبات اعترضت هؤلاء المستفيدين والمواطنين على حد سواء. حصولهم على شهادة إدارية وتسديدهم لثمن القطعة الأرضية، لكنهم لم يجدوا هاته القطعة الأرضية على الميدان، على الرغم من حصولهم على رقم القطعة ومساحتها وموقعها على الورق، لكنها غير موجودة أصلا في المخطط العمراني، حيث أصبح المواطن يتنقل كل يوم بين مدير الوكالة العقارية ومكتب الدراسات المكلف بالعملية، لكن دون جدوى لحد الآن.

هناك فئة أخرى تحصلت على قطع أرضية بالتجزئة من قبل الوكالة الولائية لولاية بشار لكنها منعت من تسديد ثمن القطعة بحجة انقضاء الأجل المحددة للتسديد، مما خلق استياء كبيرا في صفوف المستفيدين، وهذا غير المبرر ينتظر الحل من قبل السلطات الولائية، وهذا الإجراء ترتب عنه تلاعب بهذه القطع الأرضية حيث تم منح الأراضي التي لم يتمكن أصحابها من تسديد ثمنها إلى أشخاص مشبوهين وغير موجودين في قوائم الاستفادة، تم منحهم أوامر بالدفع مقابل مبالغ مالية تفوق تلك المبالغ المحددة.

وهناك فئة تحصلت على قطع أرضية غير صالحة للبناء ولم يتمكن أصحابها من تغييرها منذ 2013 بحجة عدم

في إطار تجسيد البرنامج العمومي في مجال السكن الريفي المدعم الذي استفادت منه الولاية والمقدر بـ 10200 إعانة كحصة أولية مسجلة ضمن البرنامج الخماسي (2010 - 2014)، واستجابة للطلبات المتزايدة لمواطني الولاية المستفيدين من هذه الإعانات دون حيازتهم على قطع أرضية، باشرت السلطات المحلية للولاية بداية من سنة 2011 إلى غاية بداية 2014 بإنشاء تجزئات على مستوى كل بلديات الولاية بمجموع قدره 100 تجزئة بمساحة إجمالية تقدر بـ 807.03 هكتار.

كما دعمت الولاية خلال زيارة السيد الوزير الأول شهر مارس 2013 بحصة إضافية من إعانات البناء الريفي قدرها 10.000 إعانة ليرتفع العدد الإجمالي من الإعانات إلى 20200 إعانة، شكلت على إثرها لجان بلدية برئاسة رؤساء المجالس الشعبية البلدية التي قامت بإعداد قوائم المستفيدين واتخذت مداولات في هذا الشأن، بعد ذلك حولت القوائم إلى مصالح الوكالة العقارية الولائية التي باشرت منح شهادات إدارية متضمنة تخصيص قطعة الأرض للمستفيدين.

أما فيما يتعلق بعدم تمكن بعض المستفيدين من الحصول على القطع الأرضية بالرغم من تسديد ثمنها وحصولهم على شهادات إدارية، فإنه يمكن التأكيد على أن كل المستفيدين الذين تحصلوا على شهادات إدارية صادرة عن الوكالة العقارية الولائية فهي تتضمن كل البيانات (رقم القطعة ومساحتها واسم التجزئة) طبقا لمخطط التهيئة، باستثناء 54 حالة بتجزئة الفجر الذين تم إلغاء استفادتهم، طبقا للتنظيم المعمول به، بسبب احتجاجات سكان الحي، كون المكان الذي أنشئت به التجزئة مخصصا أصلا لتجهيزات عمومية، بحيث تم التكفل بتعويض 27 مستفيدا من بين المجموعة في مواقع أخرى، بينما رفض الباقي التعويض في المواقع المقترحة عليهم.

أما عن عدم تمكن فئة من المستفيدين من تسديد ثمن القطع الأرضية بحجة انقضاء آجال التسديد من تسليم أوامر بالدفع بمبالغ مالية أكبر من المبلغ المحدد وتعويضهم بأشخاص غير موجودين بقوائم الاستفادة، فإنه تجدر الإشارة إلى منح عدة آجال إضافية للتسديد منذ أفريل 2013 إلى غاية جويلية 2014، إلا أنه سجل تماطل المعنيين في الاستجابة، مما عطل الانطلاق الفعلي لإنجاز السكنات،

وجود أماكن أخرى، حسب تصريحات مدير الوكالة. وأمام هذه الحقائق هنالك تلاعبات وبنسة من قبل الوكالة واللجنة المختصة، وهنالك بعض الحالات التي مكنت من الاستفادة من القطع الأرضية مع الإعانة المالية لزوجين معا (زوج وزوجته)، وأشخاص لا يتعدى أعمارهم 19 سنة، وهذا ما يتنافى والقوانين المعمول بها. هنالك طلبات على مستوى الوكالة منذ 1994 ولم يتحصلوا على أي قطعة أرض وهم من ساكنة الولاية. معالي الوزير،

لماذا هذا التواطؤ غير المبرر من هؤلاء حيث نجد أن من بين أعضاء اللجنة الذين استفادوا هم وعائلاتهم وأقاربهم بنفس الأسماء دون غيرهم من المواطنين المحتاجين، في غياب تام لمصالح الدولة في مثل هاته الحالات؟ وأمام هذه الوقائع التي تدل على مستوى التهميش واللامبالاة بمصالح المواطنين البسطاء من قبل هؤلاء المعنيين على الرغم من تعليمات وتوجيهات فخامة رئيس الجمهورية والوزير الأول بالتكفل التام بهؤلاء المواطنين، لكن الواقع غير ذلك.

معالي الوزير المحترم،
قمنا بمراسلتكم بتاريخ 2015/05/10 وطلبنا إيضاح لجنة التحقيق دون جدوى، وعليه نطلب من معاليكم للمرة الثانية التدخل العاجل والتكفل الشخصي من طرفكم لتصحيح هذه الإجراءات التعسفية وإنصاف هؤلاء المواطنين مع إيضاح لجنة تحقيق للوقوف على هاته الخروقات غير القانونية.
تقبلوا مني فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 11 نوفمبر 2015

حسني سعيدي
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

تفضلتم بطرح عدة تساؤلات بخصوص القطع الأرضية المخصصة لمصالح مواطني ولاية بشار الذين أبدوا رغبتهم في بناء سكنات عائلية، ردا على استفساركم يشرفني أن أوافيكم بالتوضيحات التالية:

الأمر الذي استلزم إلغاء الاستفادة بناء على مداولة مجلس الوكالة العقارية المؤرخة في 24 جويلية 2014.

كما تم منح القطع الأرضية التي استرجعت من المواطنين الذين لم يلتزموا بالدفع إلى مستفيدين آخرين الذين استفادوا من قطع أرضية غير صالحة للبناء بحكم وجودها ضمن ارتفاعات الوادي وتحت شبكة كهرباء ذات الضغط العالي وفوق مخلفات الفحم الحجري، وقائمة المستفيدين أعدت من قبل اللجنة البلدية وبناء على مداولة المجلس الشعبي البلدي.

ويخصوص وجود فئة متحصلة على قطع أرضية غير صالحة للبناء، فقد تم إحصاء عدد الحالات المعنية بهذه الوضعية والمقدرة بـ 476 مستفيدا، بحيث تم تعويض 335 حالة منهم بقطع أرضية ماثلة تم استرجاعها من أصحابها الذين لم يسددوا الثمن، أما الحالات المتبقية والمقدرة بـ 141 ضمن تجزئة 562 قطعة بشار الجديد فهي في إطار الدراسة والتسوية.

وتجدر الإشارة إلى أنه بموجب أحكام التعليمات الوزارية المشتركة رقم 01، المؤرخة في 07 جويلية 2014، المتعلقة بتطوير العرض العقاري لمناطق الهضاب العليا والجنوب، بادرت السلطات الولائية بتكليف الوكالة العقارية بإجراء صفقة بالتراضي البسيط مع مكتب الدراسات الولائية المتعدد التقنيات، قصد إعداد دراسة لثلاثة مواقع بمساحة تقدر بأكثر من 1200 هكتار بلدية بشار لإنشاء تجزئات أسفرت إلى حد اليوم عن إمكانية إنشاء موقع يحتوي على 27 تجزئة بمساحة إجمالية قدرها 162 هكتارا تحتوي على 7050 قطعة، في انتظار الانتهاء من باقي الدراسات، وفي ذات السياق فإنه يتم التحقق على مستوى البطاقة الوطنية للسكن من الطلبات المودعة لدى مصالح البلدية والتي بلغت أكثر من 30.000 طلب الاستفادة من قطع أرضية. وتقبلوا - السيد العضو - فائق عبارات التقدير.

الجزائر، في 10 ديسمبر 2015

نور الدين بدوي

وزير الداخلية والجماعات المحلية

ثمن النسخة الواحدة
12 دج

الإدارة والتحرير
مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف
الجزائر 16000
الهاتف: (021) 73.59.00
الفاكس: (021) 74.60.34
رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 17 صفر 1437
الموافق 29 نوفمبر 2015

رقم الإيداع القانوني: 99-457 — ISSN 1112-2587